الأمم المتحدة

A/C.1/78/PV.4

الجمعية العامة

المحاضر الرسمية

الدورة الثامنة والسبعون

اللجنة الأولى

الجلسة **4**

الأربعاء، 4 تشرين الأول/أكتوبر 2023، الساعة 10/00

نيويورك

الرئيس: السيد باولاوسكاس . . . . . (ليتوانيا)

افتُتِحت الجلسة الساعة 10/00.

البنود من 90 إلى 106 من جدول الأعمال (*تابع*)

مناقشة عامة بشأن جميع بنود جدول الأعمال المتعلقة بنزع السلاح والأمن الدولي

الرئيس: قبل أن أعطي الكلمة للوفود التي ترغب في الإدلاء ببيانات، أود أن أذكر جميع الوفود بأنه تم إغلاق قائمة المتكلمين في هذه المرحلة من عملنا، وفقا لبرنامج عملنا وجدولنا الزمني. وآمل أن تكون جميع الوفود التي تعتزم الكلام خلال المناقشة العامة قد تمكنت من التسجيل في القائمة قبل الموعد النهائي. الآن فُتح باب التسجيل في قائمة المتكلمين في المناقشة المواضيعية والجلسة العامة بشأن أساليب عمل اللجنة وتخطيط البرامج.

أود أيضا أن أذكر الوفود بأنني أعول على تعاونها في التقيد بالمدة الزمنية المحددة للبيانات والكلام بسرعة معقولة للتمكين من الحصول على ترجمة شفوية سليمة. ويمكن نشر البيانات الطويلة على بوابة البيانات الإلكترونية.

السيد سانشيس كيسليتش (المكسيك) (*تكلم بالإنكليزية*): يشرفني أن أتكلم باسم الدول الأعضاء في ائتلاف البرنامج الجديد – أيرلندا والبرازيل وجنوب أفريقيا ومصر ونيوزيلندا وبلدي المكسيك. في البداية، يهنئكم ائتلاف البرنامج الجديد، سيدي الرئيس، على ترؤسكم اللجنة الأولى لهذا العام، ويود أن يؤكد لكم تعاونه الكامل معكم.

يحتفل ائتلاف البرنامج الجديد هذا العام بمرور 25 عاما على اعتماد إعلان دبلن الوزاري المشترك المعنون "نحو عالم خال من الأسلحة النووية: الحاجة إلى خطة جديدة"، الذي أنشأ مبادرتنا. منذ عام 1998، لم يتزعزع الائتلاف أبدا في دعوته إلى الشروع في مفاوضات بشأن نزع السلاح النووي. وبقيامنا بذلك، أكدنا على الأسس المعنوية والأخلاقية للوفاء بالتزامات نزع السلاح والتعهدات التي يجب على جميع الدول الأطراف في معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية التقيد بها، ولا سيما الدول الحائزة للأسلحة النووية.

نسلم بأن بعض الإنجازات في مجال نزع السلاح النووي قد تحققت منذ تأسيس تحالفنا. لكن في حقيقة الأمر أن تحقيق الهدف المتمثل في إقامة عالم خال من الأسلحة النووية، ناهيك عن الحفاظ

يتضمن هذا المحضر نص الخطب والبيانات الملقاة بالعربية وترجمة الخطب والبيانات الملقاة باللغات الأخرى. وينبغي ألا تُقدم التصويبات إلا للنص باللغات الأصلية. وينبغي إدخالها على نسخة من المحضر وإرسالها بتوقيع أحد أعضاء الوفد المعني إلى: Chief of the Verbatim Reporting Service, Room AB-0928, (verbatimrecords@un.org). وسيعاد إصدار المحاضر المصوَّبة إلكترونيا في نظام الوثائق الرسمية للأمم المتحدة (http://documents.un.org)

23-28854 (A)

الرجاء إعادة التدوير

وثيقة ميسّرة

عليه، لا يزال معلقا، ويجب أن يظل أولوية ملحة للمجتمع الدولي. ومن هنا، نلاحظ بقلق بالغ التحديات العالمية الكبيرة للسلام والأمن التي نواجهها اليوم. ومما يثير جزعنا أن التوترات الدولية الأخيرة، بما في ذلك في سياق الصراع في أوكرانيا، قد اتخذت بعدا نوويا متزايدا، لا سيما عندما يتعلق الأمر بالتهديدات باستخدام الأسلحة النووية والخطاب النووي المتزايد حدة، والتي ندينها إدانة قاطعة. ونود أن نشدد على الأخطار التي تجرها الأسلحة النووية، والتي تحدث إزاء خلفية الأهمية المتزايدة التي توليها الدول الحائزة للأسلحة النووية والدول الخاضعة لضمانات الأمن النووي الموسعة للحفاظ على دور الأسلحة النووية في المذاهب الأمنية بل وتوسيعه، بالإضافة إلى وضع الأسلحة النووية على أراضي الدول غير الحائزة للأسلحة النووية.

لاحظنا منذ بعض الوقت خطط الدول الحائزة للأسلحة النووية الرامية إلى توسيع ترساناتها النووية وتحديثها وتحسينها نوعيا. وإلى جانب هذه الخطط، توجد الآن إشارات مقلقة على تزايد مخزونات الأسلحة النووية. وتشمل التطورات السلبية الأخرى إضعاف هيكل نزع السلاح وعدم الانتشار، بما في ذلك تآكل أو زوال المعاهدات القائمة بشأن تحديد الأسلحة النووية واستمرار تجاهل الحاجة إلى تعزيز ضمانات الأمن السلبية. وفي هذا السياق، نشعر بالجزع إزاء الإخفاقات المتتالية للمؤتمرين الاستعراضيين الأخيرين للأطراف في معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية. ولم تتمكن الدول الأطراف في المعاهدة من التوصل إلى اتفاق بتوافق الآراء على الأعمال التي من شأنها أن تعزز نظام معاهدة عدم الانتشار. مما أثار مزيدا من القلق عدم تمكّن الفريق العامل المعني بتعزيز عملية استعراض معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية من الاتفاق على نتائج ملموسة وتوصيات عملية، ولم يجسد موجة الدعم الواضحة لهذا العمل.

إن ائتلاف البرنامج الجديد يؤكد مرة أخرى أن الالتزامات والتعهدات القائمة المتعلقة بنزع السلاح النووي لا تزال سارية على نحو قاطع، بما في ذلك تعهد الدول الحائزة للأسلحة النووية بتحقيق الإزالة التامة لترساناتها النووية بما يفضي إلى نزع السلاح النووي. وبناء على ذلك، سيواصل الائتلاف الدعوة إلى تنفيذ تدابير ملموسة وشفافة ويعزز بعضها بعضا وقابلة للتحقق ولا رجعة فيها لنزع السلاح النووي كجزء من الوفاء بالالتزامات والتعهدات بموجب معاهدة عدم الانتشار.

لا يزال يساورنا قلق شديد إزاء العواقب الإنسانية الوخيمة التي قد تنجم عن أي استخدام للأسلحة النووية. وفي نهاية المطاف، تدعم الضرورات الإنسانية نزع السلاح النووي والحاجة الماسة إلى تحقيقه، لا سيما عندما تؤخذ أدلة جديدة في الاعتبار، مثل الأثر غير المتناسب بصورة كبيرة على النساء والفتيات بحكم كونهن نساء جراء التعرض للإشعاع المؤين، من بين آثار أخرى. وفي عام 1995، كان أساس تمديد معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية إلى أجل غير مسمى الدوام مع المساءلة، ولا يزال الأمر كذلك حتى يومنا هذا. وفي غاية الأهمية أن نكفل المضي معا، في إطار دورة الاستعراض الحالية للمعاهدة، إلى اتخاذ تدابير بشأن الاتفاقات التي تم التوصل إليها في مؤتمرات استعراض المعاهدة في الأعوام 1995 و 2000 و 2010، لا سيما الخطوات الـ 13 لنزع السلاح النووي.

نحث الدول الحائزة للأسلحة النووية على تنفيذ جميع التزاماتها وتعهداتها في مجال نزع السلاح النووي بطريقة تقوي الخضوع للمساءلة وتمكِّن جميع الدول الأطراف من الرصد المنتظم للتقدم المحرز، مما يعزز الشفافية ويزيد الثقة المتبادلة، بالإضافة إلى تيسير التقييم القائم على الأدلة لما يحرز من تقدم نحو التنفيذ الكامل للمادة السادسة من معاهدة عدم الانتشار والالتزامات المتعلقة بنزع السلاح النووي. وينبغي أن تشمل التدابير المتخذة لتحقيق هذه الغاية تحسين الإبلاغ من جانب الدول الحائزة للأسلحة النووية، والحالة المثلى أن يتم ذلك من خلال نموذج موحد يتضمن معلومات ملموسة ومفصلة بشأن تنفيذ التزاماتها وتعهداتها. وينبغي أن يتضمن التقرير أيضا تفاصيل عن خطط الدول فيما يتعلق بتحديث الأسلحة النووية؛ وقدراتها النووية، بما في ذلك حالة الرؤوس الحربية النووية كما ونوعا، فضلا عن وسائل إيصالها؛ والمسائل العقائدية وتدابير الحد من المخاطر؛ وتدابير إنهاء حالة التأهب؛ وكميات المواد الانشطارية وعدد ونوع الأسلحة ونظم إيصالها التي تشملها أعمال نزع السلاح. وينبغي أن يتضمن النموذج الموحد أيضا أدوات أخرى، من قبيل مجموعة من المعايير والجداول

الزمنية وغير ذلك من المعايير المماثلة، من أجل كفالة وتيسير التقييم الموضوعي للتقدم المحرز.

من النقاط البارزة توطيد نظام معاهدة حظر الأسلحة النووية، مع اتخاذ خطوات إيجابية لإضفاء الطابع العالمي على معاهدة حظر الأسلحة النووية وتنفيذ خطة عملها التي اعتمدت في العام الماضي في فيينا. ونشيد بالدول التي تعترف بمعاهدة حظر الأسلحة النووية بوصفها تدبيرا فعالا لنزع السلاح النووي يتسق تماما مع معاهدة عدم الانتشار ويكملها. ونشجع كذلك جميع الدول على المشاركة في الاجتماع الثاني للدول الأطراف في معاهدة حظر الأسلحة النووية، سواء بصفة دول أطراف أو بصفة مراقب.

يشجعنا أيضا أن الأمين العام، وفقا لمقرر الجمعية العامة 73/546 المؤرخ 22 كانون الأول/ديسمبر 2018، قد نظَّم بنجاح في الأعوام 2019 و 2021 و 2022، دورات لمؤتمر يهدف إلى صياغة معاهدة تنشئ منطقة خالية من الأسلحة النووية وغيرها من أسلحة الدمار الشامل في الشرق الأوسط، على أساس ترتيبات تتوصل إليها دول المنطقة بحرية. ويشجع ائتلاف البرنامج الجديد جميع الأطراف المعنية والمذكورة في المقرر على المشاركة بنشاط في دورة المؤتمر لعام 2023 والدورات اللاحقة.

إن معاهدة عدم الانتشار حجر الزاوية في نظام نزع السلاح وعدم الانتشار النوويين. لكن هناك عجزا متزايدا من حيث تنفيذ الدول الحائزة للأسلحة النووية لالتزاماتها بموجب المادة السادسة والتزاماتها المتصلة بنزع السلاح النووي. وللحفاظ على مصداقية المعاهدة وقوتها، يجب على الدول الحائزة للأسلحة النووية أن تنفذ التزاماتها وتعهداتها بالكامل وبدون تأخير بغية معالجة الاختلال في التنفيذ فيما يتعلق بالدول غير الحائزة للأسلحة النووية. وأي ادعاء بالحق في حيازة الأسلحة النووية إلى أجل غير مسمى يتعارض مع موضوع المعاهدة وغرضها، وأي تهديد باستخدام الأسلحة النووية يتعارض مع ميثاق الأمم المتحدة والقرارات المتعددة التي تتخذها الجمعية العامة كل عام.

السيد بنشيني (إيطاليا) (*تكلم بالإنكليزية*): أود أن أهنئكم، سيدي الرئيس، على انتخابكم. ويمكنكم الاعتماد على تعاون وفد بلدي الكامل.

تؤيد إيطاليا البيان الذي أُدلي به باسم الاتحاد الأوروبي (انظر A/C.1/78/PV.2)، وأود أن أضيف بعض الملاحظات بصفتي الوطنية.

منذ أن بدأت روسيا حربها العدوانية غير القانونية وغير المبررة، وبدون سابق استفزاز ضد أوكرانيا، ازداد تدهور البيئة الأمنية على الصعيد العالمي. وذلك له تأثير مباشر على عملنا في المحافل المتعددة الأطراف، بما في ذلك في ميادين عدم الانتشار ونزع السلاح ومراقبة تصدير الأسلحة. ومع ذلك، فإن التحديات التي تفرضها هذه الحرب على النظام الدولي القائم على القواعد تحفزنا بقوة أكبر على إعادة تأكيد التزامنا الثابت بميثاق الأمم المتحدة والقانون الدولي بدلا من أن تثبط همتنا. ولا تزال إيطاليا ملتزمة التزاما راسخا بتعزيز آلية نزع السلاح المتعددة الأطراف وجميع المعاهدات والاتفاقيات ذات الصلة بهدف تحقيق عالميتها. ونؤيد عقد دورة استثنائية رابعة للجمعية العامة مكرسة لنزع السلاح في الوقت المناسب وبالطرائق التي تحدد فيما بعد.

القيمة الأساسية للنظام المتعدد الأطراف هي أيضا الرسالة التي تقوم عليها خطة الأمين العام الجديدة للسلام، ونرحب بتشديد هذه الوثيقة على نزع السلاح بوصفه جزءا لا يتجزأ من ركيزة الأمم المتحدة للسلام والأمن. إن إحدى المسائل الرئيسية التي تحددها هي الاستخدام العسكري للتقنيات الناشئة، لا سيما الذكاء الاصطناعي. ومن المرجح أن تصبح هذه المسألة أولوية قصوى خلال السنوات القليلة المقبلة حيث نكافح لمواكبة التكنولوجيا سريعة التطور. رحبنا بعمل فريق الخبراء الحكوميين المعني بمنظومات الأسلحة الفتاكة الذاتية التشغيل، ونعتقد أن اتباع نهج ذي شقين يقوم على الحظر أو التنظيم يمثل أفضل سبيل للمضي قدما.

تتشاطر إيطاليا هدف إيجاد عالم سلمي وآمن خال تماما من الأسلحة النووية، تماشيا مع المادة السادسة من معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية. وفي الوقت نفسه، علينا أن نعترف بأنه رغم الجهود الرامية إلى عدم الانتشار النووي، بما في ذلك التدابير العقابية، فإن التهديد الذي يشكله انتشار الأسلحة النووية على الصعيد العالمي لا يزال حقيقيا جدا. وترى إيطاليا أنه يمكن تحقيق نزع السلاح النووي

الفعال والقابل للتحقق والذي لا رجعة فيه باتباع نهج تدريجي يستند إلى تدابير ملموسة. والثقة والتعاون فيما بين الدول الحائزة للأسلحة النووية أساسيان في هذا الصدد ويجب استعادتهما على جناح السرعة. ويجب على الاتحاد الروسي أن يكف بشكل لا رجعة فيه عن مواصلة خطابه النووي غير المسؤول وتهديداته – التي ندينها بشدة – والعودة إلى التنفيذ الكامل للمعاهدة المبرمة بين الولايات المتحدة الأمريكية والاتحاد الروسي بشأن التدابير الرامية إلى زيادة تخفيض الأسلحة الهجومية الاستراتيجية والحد منها (معاهدة ستارت الجديدة) وإلغاء قراره بنشر أسلحة نووية في بيلاروس. ونعتبر هذا القرار غير مسؤول إلى حد كبير، بما في ذلك في سياق حربه العدوانية في أوكرانيا.

إن إيطاليا، بوصفها مؤيدا قويا لمعاهدة الحظر الشامل للتجارب النووية، سرَّها أن ترى ثماني دول أخرى تنضم إلى المعاهدة خلال ولايتنا بوصفنا منسقا مشاركا للمادة الرابعة عشرة من المعاهدة. وتحث إيطاليا جميع الدول التي لم توقع وتصدق بعد على المعاهدة، لا سيما الدول الثماني المتبقية المدرجة في المرفق 2، على أن تفعل ذلك بدون مزيد من التأخير. وفي غضون ذلك، نحث جميع الدول على احترام الوقف الاختياري للتجارب النووية. ويجب أن يكون واضحا للجميع أن خرق الوقف الاختياري يلحق ضررا لا يمكن إصلاحه بهيكل الأمن العالمي.

يصادف هذا العام الذكرى السنوية الثلاثين لاتخاذ أول قرار للأمم المتحدة بشأن معاهدة تحظر إنتاج المواد الانشطارية لأغراض صنع الأسلحة النووية أو الأجهزة المتفجرة النووية الأخرى (القرار 75/48 لام). لقد حان الوقت لنكسر هذا الجمود. وينبغي ألا يحول اختلاف الآراء بشأن المخزونات الموجودة دون الشروع الفوري في المفاوضات في إطار مؤتمر نزع السلاح. وريثما تختتم المفاوضات، ندعو جميع الدول المعنية إلى التقيد بالوقف الاختياري.

ما فتئت إيطاليا تعلن أن استعادة خطة العمل الشاملة المشتركة تشكل أولوية رئيسية للمجتمع الدولي. ونحث إيران على العودة بدون تأخير إلى الدبلوماسية وإلى التنفيذ الكامل لجميع التزاماتها بموجب خطة العمل. ويساورنا قلق بالغ أيضا إزاء احتمال استئناف جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية للتجارب النووية. ونحث جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية على الامتناع عن المزيد من الاستفزازات، واتخاذ خطوات ملموسة نحو نزع السلاح النووي بشكل كامل ويمكن التحقق منه ولا رجعة فيه، والعودة إلى معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية، والامتثال الكامل لضمانات الوكالة الدولية للطاقة الذرية، والتوقيع والتصديق على معاهدة الحظر الشامل للتجارب النووية. وأود أن أغتنم هذه الفرصة لأشيد بالدور الحاسم الذي تؤديه الوكالة الدولية للطاقة الذرية في هذه الأوقات العصيبة بشكل متزايد بشأن مجموعة متنوعة من المسائل، بدءا بالاحتلال الروسي غير القانوني لمحطة زابوريجيا للطاقة النووية. وستواصل إيطاليا دعم كامل نطاق أنشطة الوكالة.

قبل عام تقريبا، كان لي شرف رئاسة المؤتمر الاستعراضي التاسع لاتفاقية الأسلحة البيولوجية. ورغم السياق الدولي المتوتر، وأقر المؤتمر بتوافق الآراء وثيقة ختامية. وقد أنشأنا فريقا عاملا لتعزيز تنفيذ اتفاقية حظر استحداث وإنتاج وتخزين الأسلحة البكتريولوجية (البيولوجية) والتكسينية وتدمير تلك الأسلحة وإضفاء الطابع المؤسسي على الاتفاقية. ويثبت نجاح المؤتمر الاستعراضي التاسع لاتفاقية الأسلحة البيولوجية أنه لا يزال بوسعنا تحقيق نتائج طيبة بالالتزام والحوار من جميع الجوانب. وقد طمأنتنا الطريقة التي نفذ بها الفريق العامل المعني بتعزيز اتفاقية الأسلحة البيولوجية ولايته حتى الآن والمشاركة البناءة للعديد من الوفود، ونتطلع إلى الاجتماع المقبل للفريق.

تظل إيطاليا ملتزمة التزاما قويا بدعم اتفاقية الأسلحة الكيميائية وعمل منظمة حظر الأسلحة الكيميائية. وندين بقوة أي استخدام للأسلحة الكيميائية في أي مكان وفي أي وقت ومن قبل أي أحد وتحت أية ظروف. ونأسف لأن روسيا وسوريا عرقلتا اعتماد وثيقة ختامية مشتركة عند اختتام المؤتمر الخامس للدول الأطراف في اتفاقية الأسلحة الكيميائية لاستعراض الاتفاقية في أيار/مايو في لاهاي، مشيرتين إلى اعتراضهما على أي ذكر لاستخدام سوريا الموثق جيدا للأسلحة الكيميائية.

نرى ثمة حاجة ملحة إلى تحسين أمن الفضاء في بيئة فضائية تزداد ازدحاما ونزاعا وتنافسا. وقد شاركنا باهتمام كبير في اجتماعات الفريق العامل المفتوح العضوية المعني بالحد من التهديدات الفضائية من خلال معايير وقواعد ومبادئ السلوك المسؤول. ورغم أن الفريق العامل المفتوح العضوية لم يتوصل إلى توافق في الآراء بشأن تقريره، نرى أن العمل المنجز على مدى عامين كشف عن تقارب كبير عبر الأقاليم حول هذا النهج، ونؤيد بقوة تجديد ولاية الفريق العامل.

تشعر إيطاليا بقلق شديد إزاء تزايد الآثار الإنسانية والاجتماعية والاقتصادية العشوائية للألغام الأرضية المضادة للأفراد والذخائر العنقودية وغيرها من المتفجرات من مخلفات الحرب، فضلا عن الأجهزة المتفجرة اليدوية الصنع، لا سيما على المدنيين وفي المناطق المأهولة بالسكان. وترى إيطاليا أن التعاون الدولي ومساعدة الضحايا عنصران رئيسيان في النهج الشامل. ونؤيد بقوة وهمة الاتفاقية المتعلقة بأسلحة تقليدية معينة والبروتوكولات المرفقة بها. ونعلق أهمية كبيرة على إضفاء الطابع العالمي عليها، فضلا عن الامتثال الكامل لأحكامها وتطوير جوانب التآزر المحتملة فيما بينها. وقبل عام، أيدنا بقوة الإعلان السياسي بشأن تعزيز حماية المدنيين من العواقب الإنسانية الناتجة عن استخدام الأسلحة المتفجرة في المناطق المأهولة بالسكان. وبالنظر إلى مسألة حماية المدنيين على خلفية البيانات المتعلقة بالعنف المسلح، نعتقد أن من الحيوي مكافحة عمليات النقل غير المشروعة للأسلحة، ولهذا السبب ندعو إلى إضفاء الطابع العالمي على معاهدة تجارة الأسلحة والتنفيذ الكامل لجميع أحكامها.

نؤيد جميع الجهود الرامية إلى إيجاد فضاء سيبراني عالمي ومفتوح وحر ومستقر وآمن يطبق فيه القانون الدولي، بما في ذلك ما يتعلق بالحريات الأساسية وحقوق الإنسان. ومن هذا المنطلق، تؤيد إيطاليا الاقتراح الداعي إلى وضع برنامج عمل للنهوض بالسلوك المسؤول في الفضاء السيبراني.

في جميع تلك المسائل، تقدر إيطاليا أيما تقدير زيادة التفاعل مع المجتمع المدني وتعميم مراعاة المنظور الجنساني بوصفه إسهاما رئيسيا في عملنا.

السيدة نيلسون (السويد) (*تكلمت بالإنكليزية*): تؤيد السويد البيان الذي أُدلي به باسم الاتحاد الأوروبي والبيان الذي أدلى به ممثل الدانمرك باسم بلدان الشمال الأوروبي (انظر A/C.1/78/PV.2)، وأود أن أضيف الملاحظات التالية بصفتي الوطنية.

أود أولا أن أهنئكم على انتخابكم لقيادة اللجنة الأولى، سيدي الرئيس، وأن أؤكد لكم دعم وفد بلدي الكامل.

تتطلب التحديات العالمية الراهنة، سواء كانت البيئة الأمنية المتدهورة، أو تهديدات الإرهاب والتطرف العنيف، أو انعدام الأمن الغذائي العالمي، أو تغير المناخ، أو عدم احترام حقوق الإنسان والمبادئ الديمقراطية، استجابة جماعية من المجتمع الدولي.

لكي تكون هذه الاستجابة فعالة وذات مصداقية، يجب أن تكون متجذرة في احترام تعددية الأطراف والقانون الدولي وميثاق الأمم المتحدة. ويجب أن تظل الأمم المتحدة في صميم جهودنا المشتركة إذا أردنا أن نحقق النجاح.

تواصل روسيا حربها العدوانية غير القانونية وغير المبررة ودون سابق استفزاز ضد أوكرانيا. وتدين السويد الغزو الروسي الوحشي بأشد العبارات وتؤكد مجددا دعمها الثابت لسيادة أوكرانيا وسلامتها الإقليمية، داخل حدودها المعترف بها دوليا. تشكل تصرفات روسيا، بما في ذلك تهديداتها باستخدام الأسلحة النووية، انتهاكات صارخة للقانون الدولي والميثاق. ونشعر بالجزع إزاء الاستهداف المنهجي للمدنيين والأعيان المدنية، في تجاهل تام للقانون الإنساني الدولي. ونحث روسيا على الوقف الفوري لجميع الأنشطة العسكرية وسحب قواتها من كامل أراضي أوكرانيا.

لا يزال الهيكل الدولي لتحديد الأسلحة ونزع السلاح وعدم الانتشار يتعرض لضغوط شديدة. ولا يزال انعدام الثقة بين الدول قائما، ولا يزال الخطاب الدولي يزداد تصلبا. ومما يبعث على القلق الشديد الانسحاب من الاتفاقات الدولية لتحديد الأسلحة، وانتشار أسلحة الدمار الشامل، وتوسيع الترسانات النووية، بالاقتران بانعدام الشفافية. ولكن رغم الحالة الراهنة، ترى السويد أنه لا يزال من الممكن إحراز تقدم ذي مغزى، بل يجب ذلك.

ما فتئ هدف السويد يتمثل في الدفاع عن الهيكل الدولي وتعزيزه وصونه وتقويته. ولا تزال معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية تمثل حجر الزاوية في النظام العالمي لنزع السلاح وعدم الانتشار، وستواصل السويد تعزيز التنفيذ الكامل لجميع الالتزامات في إطار الركائز الثلاث لمعاهدة عدم الانتشار، بما في ذلك المادة السادسة. ولا بد لنا من إحراز تقدم ملموس أكثر من أي وقت مضى إذا أردنا بلوغ الهدف النهائي المتمثل في تحقيق عالم خال من الأسلحة النووية. وفي ضوء ذلك، لا تزال السويد تشعر بخيبة أمل شديدة إزاء نتائج مؤتمر الأطراف في معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية لاستعراض المعاهدة الذي عقد في العام الماضي والدورة الأولى للجنة التحضيرية. ومع ذلك، فإن المناقشات البناءة والهادفة التي جرت خلال عمل الفريق العامل المعني بزيادة تعزيز المؤتمر الاستعراضي لمعاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية مشجعة وتبعث على الأمل. ونحن بحاجة إلى مبادرات يمكن أن تساعد على تهيئة الظروف التي تمهد الطريق لمزيد من التقدم. وهذا ما تهدف إليه مبادرة ستوكهولم لنزع السلاح النووي – أي إحراز تقدم ملموس في نزع السلاح في إطار معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية.

إن بدء سريان مفعول معاهدة الحظر الشامل للتجارب النووية واختتام المفاوضات بشأن معاهدة لوقف إنتاج المواد الانشطارية مهمتين لا يزال يتعين على المجتمع الدولي الوفاء بهما. وتحث السويد جميع الدول المتبقية المدرجة في المرفق 2 على التصديق على معاهدة الحظر الشامل للتجارب النووية. وريثما تدخل المعاهدة حيز النفاذ، يجب الإبقاء على الوقف الاختياري القائم للتفجيرات النووية التجريبية. وبالإضافة إلى ذلك، وإلى أن تدخل معاهدة لوقف إنتاج المواد الانشطارية حيز النفاذ، ندعو جميع الدول المعنية، بما فيها الصين، إلى إعلان الوقف الاختياري الفوري لإنتاج المواد الانشطارية لأغراض صنع الأسلحة النووية أو الأجهزة المتفجرة الأخرى والتقيد به.

يواجه العالم اليوم العديد من تحديات الانتشار. ومن دواعي القلق الخاص الحالة في إيران فيما يتعلق باتفاق الضمانات الذي أبرمته، وعدم تعاونها مع الوكالة الدولية للطاقة الذرية، وانتهاكها المستمر لخطة العمل الشاملة المشتركة وكذلك تطوير جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية لبرامجها للأسلحة النووية والقذائف التسيارية، في انتهاك للعديد من قرارات مجلس الأمن. وتشدد السويد على الدور المحوري للوكالة الدولية للطاقة الذرية في هذا الصدد. وتشكل اتفاقات الضمانات الشاملة، إلى جانب البروتوكولات، وفقا للبروتوكول الإضافي النموذجي لعام 1997، المعيار الحالي لنظام التحقق من الضمانات وينبغي تطبيقه عالميا.

المعيار الدولي ضد استخدام الأسلحة الكيميائية والبيولوجية ضروري لأمننا الجماعي. وأي استخدام لهذه الأسلحة يشكل انتهاكا للقانون الدولي ويجب محاسبة مرتكبيه. ومع ذلك، ما زلنا نواجه تحديات خطيرة لهذا المعيار. ولم تكشف سوريا بعد عن النطاق الكامل لبرنامجها للأسلحة الكيميائية ولم تمتثل امتثالا كاملا لاتفاقية الأسلحة الكيميائية. ولم تستجب السلطات الروسية حتى الآن لمطلب المجتمع الدولي بالكشف عن الظروف المحيطة بمحاولة اغتيال أليكسي نافالني في عام 2020.

تشكل اتفاقية حظر الألغام المضادة للأفراد إنجازا رئيسيا لنزع السلاح والسلام والأمن على الصعيد الدولي، ويجب التقيد بها. تواصل السويد تقديم الدعم إلى عدة دول، بما فيها أوكرانيا، وأصحاب المصلحة الآخرين، في مجال إزالة الألغام، والدعوة في مجال الإجراءات المتعلقة بالألغام. كذلك مما يستحق اهتمامنا المستمر التدفقات غير المشروعة وتراكم الأسلحة والذخائر وإساءة استخدامها على نحو مزعزع للاستقرار، لا سيما الأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة. ولا يوجد نوع آخر من الأسلحة يتسبب بالمزيد من الوفيات أو المزيد من المعاناة، بينما يديم العنف القائم على نوع الجنس. ومن هنا فإن إضفاء الطابع العالمي على الصكوك الرئيسية مثل معاهدة تجارة الأسلحة وتنفيذها الكامل أمران حاسمان. والهدف بالنسبة إلى جميع البلدان أن يكون لديها نظم فعالة للمراقبة. وتشكل ضوابط التصدير المسؤولة طريقة أخرى للحد بشكل فعال من توافر الأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة.

قدم لنا التطور التكنولوجي السريع في المجالين المدني والعسكري فرصا وتحديات على حد سواء. وترى السويد أنه يتعين على المجتمع

الدولي التعامل مع هذه التطورات بطريقة مسؤولة بغية كفالة الامتثال للقانون الدولي وفي الوقت نفسه الحفاظ على المسؤولية والمساءلة والسيطرة الإنسانية.

تعتبر السويد الفضاء الخارجي مشاعا عالميا يستخدم لمنفعة الجميع، وتشدد على انطباق القانون الدولي، بما في ذلك ميثاق الأمم المتحدة، على جميع الأنشطة في الفضاء الخارجي. وتلتزم السويد التزاما قويا بضمان الاستخدام الطويل الأجل للبيئة الفضائية للأغراض السلمية ومنع حدوث سباق تسلح في الفضاء الخارجي. وندعم العمل الجاري بشأن الحد من التهديدات الفضائية باتباع السلوك المسؤول وإنشاء فريق عامل جديد مفتوح العضوية لتقديم توصيات بشأن وضع معايير وقواعد ومبادئ للسلوك المسؤول.

يجب الاضطلاع بعمل اللجنة الأولى بطريقة شفافة وخاضعة للمساءلة وشاملة. ومن ثم فإن كفالة المساواة والتنوع بين الجنسين أمر حاسم. ومن الأساسي المشاركة الكاملة والمتساوية والهادفة للنساء والرجال في عمليات صنع القرار. كذلك العمل مع جيل الشباب وتمكين مشاركة جميع أصحاب المصلحة المعنيين، بما في ذلك المجتمع المدني وأوساط الصناعة والأوساط الأكاديمية، لكونهم جميعا يؤدون دورا لا غنى عنه في مساعدة الدول على تحقيق التقدم.

السيد شريف (تونس) (*تكلم بالفرنسية*): يسرني أن أهنئكم، سيدي الرئيس، على انتخابكم لقيادة لجنة نزع السلاح والأمن الدولي التابعة للجمعية العامة في هذه الدورة. ونؤكد لكم تعاوننا ودعمنا الكاملين لنجاح عمل اللجنة. كما أهنئ أعضاء المكتب الآخرين.

يؤيد وفدي البيانات التي أدلى بها ممثلو إندونيسيا، باسم حركة بلدان عدم الانحياز، والأردن، باسم مجموعة الدول العربية (انظر A/C.1/78/PV.2)، ونيجيريا، باسم مجموعة الدول الأفريقية (انظر A/C.1/78/PV.3).

تكتسي مسألتا نزع السلاح والأمن الدولي أهمية خاصة اليوم، نظرا إلى البيئة الدولية الراهنة الحافلة بالتحديات. وعكست البيانات التي أدلى بها قادة العالم في الجزء الرفيع المستوى من الدورة الثامنة والسبعين للجمعية العامة شعورا بعدم الارتياح فيما يتعلق بحالة نزع السلاح في العالم وركزَّت على الحاجة إلى تنقيح الأفكار والمفاهيم والتدابير. وتجدر الإشارة إلى أن الأمين العام للأمم المتحدة غوتيريش أعرب في بيانه في الاجتماع الرفيع المستوى للاحتفال باليوم الدولي للإزالة الكاملة للأسلحة النووية عن جزعه من أن عدد الأسلحة النووية في العالم يمكن أن يزداد لأول مرة منذ عقود. وفي هذا الصدد، نشهد زيادة في الإنفاق العسكري، مما يؤدي إلى تزايد مخزونات أسلحة الدمار الشامل والأسلحة النووية، فضلا عن التحول الخطير إلى المذاهب العسكرية التي تدعو إلى استخدام الأسلحة النووية.

تؤكد تونس مجددا مواقفها المبدئية بشأن مسألة نزع السلاح والأمن الدولي. ونؤكد مجددا أن الأسلحة النووية وأسلحة الدمار الشامل تقوض السلام والأمن والاستقرار في العالم. لذلك، من المهم جدا تخليص البشرية من هذه الأسلحة لتركيز كل الإمكانات البشرية والمالية على التنمية.

تعرب تونس أيضا عن دعمها لمعاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية بوصفها حجر الزاوية في الهيكل الدولي لنزع السلاح، وتنتظر بفارغ الصبر إضفاء الطابع العالمي على المعاهدة. وفي هذا الصدد، نشجع جميع الدول التي لم تنضم بعد إلى معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية على أن تقوم بذلك بغية تخليص البشرية من التهديد النووي بشكل نهائي. وتعارض تونس تصاعد الخطاب النووي الخطير، والدور المتزايد للأسلحة النووية في المذاهب العسكرية، والاستثمار المتزايد في هذه الأسلحة، وتحديث الترسانات النووية.

من هذا المنطلق، ترى تونس أن عدم الانتشار يظل أولوية مطلقة فيما يتعلق بنزع السلاح، وتأسف لعدم إحراز تقدم في هذا المجال. وبينما تُذكِّر بتمسكها بميثاق الأمم المتحدة، ترى أن من الضروري إحراز تقدم نحو تحقيق هدف الإزالة الكاملة للأسلحة النووية. وتأسف تونس لعدم التوصل إلى توافق في الآراء بشأن هذه المسألة، لا سيما في المؤتمرين الاستعراضيين التاسع والعاشر لمعاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية، وتعرب عن أملها في أن ينجح مؤتمر القمة المعني

بالمستقبل في تجديد الزخم والتصميم على إحراز تقدم نحو القضاء التام على الأسلحة النووية.

كما نعيد تأكيد التزامنا بمعاهدة الحظر الشامل للتجارب النووية وندعو الدول إلى التوقيع والتصديق عليها لكي تدخل حيز النفاذ. وفي غضون ذلك، نهيب بجميع الدول إعلان وقفها الاختياري الوطني للتفجيرات التجريبية للأسلحة النووية والتفجيرات النووية أو الإبقاء على وقفها القائم والامتناع عن أي عمل من شأنه أن يقوض هدف ومقصد معاهدة الحظر الشامل للتجارب النووية.

نظل مقتنعين بأن عقد مؤتمر الأمم المتحدة الدولي الرفيع المستوى بشأن بنزع السلاح النووي، على النحو الذي دعت إليه قرارات الجمعية العامة ذات الصلة، من شأنه أن يوفر فرصة مواتية للوقوف على الحالة، وتقييم التقدم المحرز وتتبع المسار الذي يتعين اتباعه في السنوات المقبلة.

تشير تونس إلى أن جميع الدول لها الحق في استحداث الطاقة النووية للأغراض السلمية وفي التعاون مع الدول الأخرى لتحقيق هذه الغاية. وتدعو تونس إلى تعزيز الثقة بين الجهات الفاعلة في المجتمع الدولي. وتظل الثقة أساس أي التزام وتساعد على وضع حد لسوء الفهم والشك المتبادلين اللذين كثيرا ما يقوضا جهود نزع السلاح. ونظل مقتنعين بأن الشفافية والالتزام بحسن نية يعززان دينامية إيجابية يمكن أن تنهض بجهود نزع السلاح. وبهذه الروح، نرحب بجميع الجهود الرامية إلى تخفيض مخزونات الأسلحة وندعو إلى تجديد الالتزامات المتفق عليها في هذا السياق.

تود تونس أن تشدد على الإسهام المهم للمناطق الخالية من الأسلحة النووية في جهود نزع السلاح وعدم الانتشار. ونرى أن إنشاء مناطق خالية من الأسلحة النووية سيعزز إلى حد كبير النظم المتعددة الأطراف لنزع السلاح وعدم الانتشار على الصعد دون الإقليمية والإقليمية والدولية ويسهم في تعزيز السلام والأمن في العالم.

ترحب تونس بعقد المؤتمر الرابع بشأن إنشاء منطقة خالية من الأسلحة النووية وغيرها من أسلحة الدمار الشامل في الشرق الأوسط. وقد مكَّن المؤتمر الثالث من مواصلة إحراز تقدم نحو تحقيق هدف إنشاء منطقة خالية من الأسلحة النووية وغيرها من أسلحة الدمار الشامل في الشرق الأوسط، وفقا لمقرر الجمعية العامة 73/546 ومن المؤكد أن تحقيق هذا الهدف سيساعد على الحد من خطر نشوب الصراعات في المنطقة وسيعيد الثقة بين الدول ويخفف من حدة التوترات. بيد أن تونس تعتبر أن إصرار إسرائيل على رفض المشاركة في المفاوضات بشأن بإنشاء منطقة خالية من الأسلحة النووية في الشرق الأوسط يشكل تهديدا خطيرا للسلام والأمن الإقليميين والدوليين، فضلا عن كونه يمثل انتهاكا لمقررات الأمم المتحدة وقراراتها ذات الصلة.

أود أيضا أن أغتنم هذه الفرصة لأؤكد مجددا التزام تونس باتفاقية الأسلحة البيولوجية والتكسينية واتفاقية الأسلحة الكيميائية، وأكرر دعوتنا إلى إضفاء الطابع العالمي على هاتين الاتفاقيتين. بهذه الروح، نؤكد مجددا موقفنا المبدئي الرافض لأي استخدام للأسلحة الكيميائية والبكتريولوجية. ولا نزال نشعر بقلق عميق إزاء العواقب الأمنية والإنسانية والاجتماعية والاقتصادية للاتجار غير المشروع بالأسلحة التقليدية وانتشارها والاتجار بها، لا سيما الأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة، التي تظل تشكل تهديدا خطيرا للسلام والأمن الدوليين.

تشدد تونس على ضرورة التنفيذ الكامل والفعال لبرنامج العمل المتعلق بمنع الاتجار غير المشروع بالأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة من جميع جوانبه ومكافحته والقضاء عليه والصك الدولي للتعقب، وتشدد على ضرورة تكثيف الجهود لتعزيز التعاون والمساعدة الدوليين في هذا المجال.

تؤيد تونس اعتماد معاهدة تجارة الأسلحة لما يمكن أن تقدمه من إسهام مهم في حل مشكلة الاتجار غير المشروع بالأسلحة التقليدية بدون المساس بالحق المشروع للدول في الحصول القانوني على الأسلحة والذخائر التقليدية للدفاع عن النفس وتلبية احتياجاتها الأمنية.

إن الفضاء الخارجي تراث مشترك للبشرية والأجيال المقبلة. ولهذا السبب ترى تونس أن أي عمل يهدف إلى الاستئثار بالفضاء الخارجي

أو استخدامه لأغراض نشر الأسلحة يمثل تهديدا خطيرا للبشرية والأمن الدولي.

يساورنا القلق أيضا إزاء الاستخدام المتزايد للتكنولوجيا الجديدة في الحرب. ويمثل قدوم تكنولوجيا المعلومات والاتصالات الجديدة اضطرابا كبيرا. ونؤيد تعزيز التعاون الدولي من أجل الاستخدام السلمي لهذه التكنولوجيا الجديدة والتخفيف من المخاطر التي يشكلها استخدامها للأغراض الخبيثة. كذلك نشدد على أهمية إجراء مناقشات مفتوحة وشاملة بشأن هذه المسائل.

الرئيس (*تكلم بالإنكليزية*): أعتذر للأعضاء، وأشكر ممثل تونس على تفهمه، ولكننا يتعين علينا مراعاة المدة الزمنية.

السيدة هايوفيشين (أوكرانيا) (*تكلمت بالإنكليزية*): نهنئكم بحرارة، يا سيادة الرئيس، على انتخابكم رئيسا للجنة الأولى ونؤكد لكم، سيدي، دعم وفد بلدنا الكامل.

يؤيد وفد أوكرانيا بيان الاتحاد الأوروبي (انظر A/C.1/78/PV.2) ويود أن يدلي ببضع ملاحظات بصفته الوطنية.

إن إحراز تقدم في ميدان نزع السلاح، بهدف نهائي يتمثل في إقامة عالم خال من الأسلحة النووية، ما فتئ يمثل إحدى الأولويات العليا لأوكرانيا.

تؤيد أوكرانيا بقوة الحظر الشامل للتجارب النووية وتهيب بجميع الدول اللازم تصديقها على المعاهدة لبدء نفاذها أن تفعل ذلك بدون مزيد من التأخير.

أما المهمة الأخرى التي تأخر تناولها فهي البدء الفوري بالمفاوضات بشأن معاهدة لوقف إنتاج المواد الانشطارية، وهو أمر أساسي لتقييد الانتشار النووي والنهوض بهدف نزع السلاح النووي على حد سواء.

نعتقد اعتقادا راسخا بأن إنشاء مناطق جديدة خالية من الأسلحة النووية، فضلا عن زيادة تعزيز نظام ضمانات الوكالة الدولية للطاقة الذرية، أصبحتا مهمتين أكثر إلحاحا لنظام عدم الانتشار.

تسلم أوكرانيا بأن معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية لا تزال تشكل حجر الزاوية في نظام عدم الانتشار النووي والأساس للسعي إلى نزع السلاح النووي والاستخدامات السلمية للطاقة النووية. بيد أن الهيكل العالمي لنزع السلاح وعدم الانتشار وتحديد الأسلحة ما فتئ يتدهور بشكل كبير في السنوات الأخيرة.

في عام 2014، احتلت روسيا، وهي دولة حائزة للأسلحة النووية، جزءا من أراضي أوكرانيا وبدأت عدوانا مسلحا عليها، مما يشكل انتهاكا خطيرا للقانون الدولي وخيانة للضمانات الأمنية المنصوص عليها في مذكرة بودابست.

في عام 2022، واصلت روسيا، حربها العدوانية الواسعة النطاق ضد أوكرانيا. وخلال العامين الماضيين، هددت روسيا مرارا وتكرارا باستخدام أسلحتها النووية ضد أوكرانيا. كما أعلنت موسكو أنها نشرت أسلحة نووية في أراضي بلد آخر، بيلاروس، فضلا عن استعدادها لإجراء تجربة نووية.

إن حالة الحرب العدوانية الروسية ضد أوكرانيا مثال حي على أن التطمينات الأمنية، المقدمة بدلا من الضمانات الأمنية، غير صالحة. وقد فشلت التطمينات الأمنية التي قدمتها روسيا إلى أوكرانيا من خلال مذكرة بودابست لعام 1994 في ردع العدوان الروسي، حيث لم تكن هناك تكاليف فورية لانتهاكها.

أما على الصعيد العالمي، فيجب علينا جميعا أن نبتكر صفقة أكثر إقناعا من التطمينات الأمنية. وبعد انتهاك الاتحاد الروسي لنظام الأمن العالمي، فإننا ندفع ثمنا أبهظ بكثير من أجل السلام والاستقرار والأمن في العالم.

تدين أوكرانيا بشدة إطلاق جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية مجموعة من القذائف التسيارية والقذائف التسيارية العابرة للقارات طوال عامي 2022 و 2023 في انتهاك صارخ لقرارات مجلس الأمن ذات الصلة. وفي هذا الصدد، نحض جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية على الامتناع عن إجراء تجارب القذائف التسيارية، والتنفيذ الكامل لجميع قرارات مجلس الأمن المتعلقة ببرامجها لأسلحة الدمار الشامل

والقذائف التسيارية، والعودة فورا إلى الامتثال لمعاهدة عدم الانتشار واتفاق الضمانات الشاملة للوكالة الدولية للطاقة الذرية، بما في ذلك التوقيع والتصديق على البروتوكول الإضافي الملحق بها، فضلا عن معاهدة الحظر الشامل للتجارب النووية.

ما انفكت مسألة خطة العمل الشاملة المشتركة تثير قلقا عميقا للمجتمع الدولي ولا تزال تتوقف على امتثال إيران لالتزاماتها بموجب خطة العمل.

اعتبارا من اليوم، في محطة زابوريجيا للطاقة النووية، يواصل الجيش الروسي بشكل غير قانوني منع العاملين الأوكرانيين في المجال النووي من القيام بواجباتهم في مجال السلامة النووية والإشعاعية وفقا للاتفاقيات الدولية، والقواعد والمعايير الحالية للوكالة الدولية للطاقة الذرية.

قامت روسيا بالفعل بتلغيم المحطة. ويمكن أن تؤدي الهجمات الصاروخية المستمرة التي تشنها القوات المسلحة الروسية في المنطقة المجاورة مباشرة لمحطات الطاقة النووية الأوكرانية إلى ضرب مكونات المفاعل.

لا تزال هذه الأعمال التي يقوم بها الاتحاد الروسي تشكل تهديدات خطيرة للسلامة والأمن النوويين في أوكرانيا وخارج حدودها. ويجب على روسيا أن تمتثل فورا للقرارات ذات الصلة الصادرة عن مجلس محافظي الوكالة الدولية للطاقة الذرية، وأحدث قرار للمؤتمر العام للوكالة، وأن توقف جميع أفعالها ضد المرافق النووية السلمية في أوكرانيا، وأن تُرجع السيطرة الكاملة على جميع المنشآت النووية التي استولت عليها في أوكرانيا.

تكرر أوكرانيا تأكيد دعمها الكامل للاتفاقية المتعلقة بأسلحة تقليدية معينة، وبرنامج العمل المتعلق بمنع الاتجار غير المشروع بالأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة من جميع جوانبه ومكافحته والقضاء عليه، والصكوك الدولية الأخرى التي أصبحت أوكرانيا طرفا فيها. إن روسيا منذ بداية حربها العدوانية الواسعة النطاق ضد أوكرانيا، ما فتئت تستخدم على أراضي بلدنا أنواعا مختلفة من الأسلحة التقليدية التي تحظرها الاتفاقيات الدولية ومعاهدات تحديد الأسلحة. وشملت جرائم الحرب العديدة التي ارتكبتها موسكو شن هجمات صاروخية مروعة على أهداف مدنية في أوكرانيا. وفي الوقت الحالي، تستخدم روسيا بنشاط المركبات الجوية الإيرانية المسيرة التي نقلتها طهران إلى موسكو في انتهاك لقرار مجلس الأمن 2231 (2015). وتستخدم الطائرات الإيرانية المسيرة في المقام الأول كوسيلة للحرب تستهدف المناطق المكتظة بالسكان والبنية التحتية الحيوية في أوكرانيا.

حتى يومنا هذا، فإن ما يقرب من ثلث أراضي أوكرانيا ملوثة بالألغام والمتفجرات من مخلفات الحرب. ويكتشف خبراؤنا يوميا آلاف المتفجرات الروسية التي تشكل تهديدا للمدنيين، بمن فيهم الأطفال. وتشير التقديرات إلى أن الأمر قد يستغرق أكثر من 30 عاما لتطهير أوكرانيا تطهيرا تاما من المتفجرات. ولذلك فإن إزالة الألغام للأغراض الإنسانية، بما في ذلك إنشاء قاعدة إنتاج في أوكرانيا لتطهير الأراضي الأوكرانية من الألغام الروسية وتقديم المساعدة وإعادة التأهيل للضحايا، إحدى أهم وألح القضايا التي تواجه أوكرانيا. ونحن ممتنون لجميع شركائنا والمنظمات الدولية والمنظمات غير الحكومية التي قدمت بالفعل الدعم في تطهير أراضينا. وفي هذا الصدد، فإن المؤتمر الدولي المقبل للمانحين الذي سيعقد في زغرب يومي 11 و 12 تشرين الأول/أكتوبر بشأن إزالة الألغام للأغراض الإنسانية في أوكرانيا، والذي تنظمه حكومتا أوكرانيا وكرواتيا، سيسهم إسهاما كبيرا في تحقيق الهدف المتمثل خلو أوكرانيا من الألغام في أقرب وقت ممكن.

السيد الذبحاني (اليمن): سيدي الرئيس، يود وفد بلدي تهنئتكم على انتخابكم رئيسا للجنة الأولى للدورة الثامنة والسبعين للجمعية العامة، مؤكدين دعمنا وتعاوننا الكامل معكم لإنجاح هذه الدورة التي تنعقد في ظروف جيوسياسية دولية معقدة واستقطاب حاد. كما ينضم وفدي إلى البيان الذي ألقاه الأردن نيابة عن المجموعة العربية، وكذلك بيان مجموعة عدم الانحياز الذي ألقاه ممثل إندونيسيا.

تؤكد الجمهورية اليمنية مجددا التزامها بمبادئ وأهداف نزع السلاح والأمن الدولي وعدم الانتشار النووي، حيث تشكل هذه الأسلحة

تهديدا للأمن والسلام الإقليمي والدولي. ومن هذا المنطلق يؤيد بلدي كافة المبادرات الرامية إلى الحد من انتشار الأسلحة النووية، وإنشاء مناطق خالية من أسلحة الدمار الشامل، خاصة في منطقة الشرق الأوسط التي ما زالت تشهد حالة عدم الاستقرار والأمن، بسبب اختلال موازين القوى بين أطرافها، ووجود أنشطة نووية غير خاضعة لمنظومة عدم الانتشار النووي.

رغم انضمام جميع الدول العربية إلى معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية، واستعدادها الدائم لاتخاذ الإجراءات الرامي إلى لإنشاء منطقة خالية من أسلحة الدمار الشامل في الشرق الأوسط، لا تزال إسرائيل ترفض الانضمام إلى معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية، وإخضاع كافة منشآتها النووية لاتفاق الضمانات الشامل للوكالة الدولية للطاقة الذرية، ورفضها لجميع المبادرات الدولية الهادفة إلى تحقيق عالمية معاهدة عدم الانتشار ونزع السلاح النووي في منطقة الشرق الأوسط، ما يعمل على استمرار حالة عدم الاستقرار وإلى سباق تسلح في المنطقة. وفي هذا الإطار، ترحب بلادي بنجاح الدورات الثلاث لمؤتمر الأمم المتحدة لإنشاء منطقة خالية من الأسلحة النووية وأسلحة الدمار الشامل الأخرى في الشرق الأوسط، التي انعقدت في الأعوام 2019 – 2021 – 2022، والقرارات الصادرة عنها، وذلك عملا بمقرر الجمعية العامة رقم 546/73، ويتطلع بلدي إلى المشاركة الفاعلة من جانب كافة الدول المعنية في الدورة الرابعة من هذا المؤتمر، والمقرر انعقادها في شهر نوفمبر المقبل برئاسة ليبيا، بهدف التوصل إلى معاهدة ملزمة تعزز الاستقرار والأمن والسلام في المنطقة والعالم.

لقد مضى أكثر من خمسين عاما منذ دخول اتفاقية عدم الانتشار الأسلحة النووية حيّز التنفيذ، وسبعة وعشرون عاما منذ تمديد المعاهدة إلى أجل غير مسمى، وهو ما يؤكد أهمية ضمان استمرار المعاهدة والمضي قدما في تنفيذ التزاماتها. وفي هذا الصدد نعرب عن الأسف الشديد لفشل مؤتمر المراجعة العاشر لمعاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية في التوصل إلى وثيقة ختامية للمرة الثانية على التوالي بعد فشل مؤتمر العام 2015. ندعو إلى ضرورة التغلب على الخلافات وتعزيز روح العمل متعدد الأطراف، من أجل عالم خال من الأسلحة النووية يحفظ مستقبل أجيالنا.

نتطلع إلى أن يعمل الجميع على إنجاح مؤتمر استعراض المعاهدة الحادي عشر، والتوصل إلى وثيقة ختامية شاملة ومتوازنة تتضمن إجراءات واضحة لتعزيز فاعلية وعالمية المعاهدة من خلال تنفيذ الالتزامات المتفق عليها، لا سيما ما يتعلق بالتخلص التام من الأسلحة النووية، وإنشاء المنطقة الخالية من الأسلحة النووية في الشرق الأوسط.

تأتي هذه الدورة بينما لا يزال بلدي يعاني من الحرب نتيجة الانقلاب على الشرعية الدستورية من قبل المليشيات الحوثية الإرهابية المدعومة من إيران. ويتمثل هذا الدعم بالصواريخ الباليستية والطائرات المسيرة والمتفجرات والألغام الأرضية والبحرية، بما يعرض حاضر ومستقبل اليمن للخطر، ويهدد دول الجوار والأمن والاستقرار في المنطقة والعالم.

تشكل كارثة الألغام الأرضية والبحرية والعبوات الناسفة التي زرعتها المليشيات الحوثية الإرهابية، خطرا كبيرا يهدد حياة آلاف اليمنيين لا سيما الأطفال والنساء، ويهدد الملاحة الدولية في مضيق باب المندب والبحر الأحمر.

إن اليمن كونها من الدول الموقعة على معاهدة أوتاوا لحظر الألغام في العام 1997، تبذل جهودا كبيرة لنزع هذه الألغام من قبل الجيش الوطني، وبالتعاون مع مشروع مسام السعودي لنزع الألغام، إلا أن تقليص الدعم الدولي يشكل تحديا كبيرا أمام هذه الجهود. ندعو مجددا المجتمع الدولي إلى ممارسة ضغوط حقيقية، أولا، على هذه المليشيات للكف فورا عن زرع الألغام، واستخدام الأسلحة ضد اليمنيين. وثانيا، على النظام الإيراني الذي يمدها بهذه الأسلحة والصواريخ الالتزام بالقرارات والقوانين الدولية، ووقف تصدير هذه الأسلحة إلى المليشيات، وعدم التدخل في الشؤون الداخلية لبلدي. كما ندعو المجتمع الدولي والمنظمات المختصة إلى تكثيف دعمها لجهود الحكومة اليمنية في التخلص من الألغام والتأهيل والتوعية بمخاطرها وأساليب التعامل معها. وفيما يتعلق بالأسلحة الصغيرة والخفيفة، تؤكد بلدي مجددا على ضرورة تنفيذ برنامج العمل في ظل التزايد المستمر في إمداد المليشيات المسلحة والجماعات الإرهابية بهذه الأسلحة، الأمر الذي يطيل أمد الحرب ويقلل من فرص السلام والأمن والاستقرار في اليمن والمنطقة.

في مجال الأمن السيبراني، نشدد على أهمية دعم التعاون الدولي لتعزيز أمن تقنيات الاتصالات والمعلومات، بما يحصن الدول ويعزز قدراتها ضد الهجمات التخريبية، ويسهم في دعم الدول الأقل نموا لمواجهة التحديات الناجمة عن استخدام تكنولوجيا المعلومات والاتصالات.

في الختام، نتطلع إلى نجاح أعمال هذه الدورة، ونؤكد على تعاوننا المستمر في سبيل تحقيق غاياتنا وأهدافنا المشتركة في عالم يسوده الأمن والسلام.

السيد محمد (ماليزيا) (*تكلم بالإنكليزية*): في البداية، أود أن أهنئكم، سيدي، وأعضاء المكتب، على انتخابكم وأن أؤكد لكم دعم وفد الكامل.

تؤيد ماليزيا البيانين اللذين أدلى بهما ممثلا إندونيسيا، باسم حركة بلدان عدم الانحياز، والفلبين، باسم رابطة أمم جنوب شرق آسيا (انظر A/C.1/78/PV.2).

في أوقات التوتر الجيوسياسي المتزايد، تحتفظ اللجنة الأولى بدور رئيسي بوصفها هيئة عالمية للتداول بشأن مسائل نزع السلاح والأمن الدولي. وبالنظر إلى تزايد التهديدات للنظام المتعدد الأطراف، من الحيوي أن تبدي الدول الأعضاء إرادة سياسية متجددة لإنقاذ الأجيال المقبلة من ويلات الحرب، كما عبر عنها ميثاق الأمم المتحدة. وحتى في الوقت الذي نواجه فيه تحديات اجتماعية واقتصادية متعددة الجوانب تهدد البشرية وكوكبنا، تواصل مجموعة منتقاة من الدول الاستثمار في التحديث المستمر لترساناتها النووية. إن تحسينها النوعي لأسلحتها النووية والزيادات الكمية فيها مسألتان تثيران قلقا بالغا، في حين أن استمرار وتوسيع ترتيبات تقاسم الأسلحة النووية، على أساس منطق الردع الزائف، اتجاه آخر مقلق للغاية.

تدين ماليزيا أيضا إدانة قاطعة أي تهديد نووي، سواء كان صريحا أو ضمنيا، بغض النظر عن الظروف.

لا تزال معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية حجر الزاوية في النظام العالمي لنزع السلاح النووي وعدم الانتشار. بيد أن مصداقية معاهدة عدم الانتشار ونزاهتها تتعرضان لضغوط كبيرة. إن الإخفاقات المتتالية للمؤتمرين التاسع والعاشر للأطراف في معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية لاستعراض المعاهدة في اعتماد نتيجة موضوعية قد دفعت الدول الأطراف إلى المجهول. والتنفيذ الكامل والفعال للالتزامات والتعهدات بموجب معاهدة عدم الانتشار الأسلحة النووية أمر حتمي لتمكيننا من التقدم نحو تحقيق عالم خال من الأسلحة النووية وتحقيق أقصى حد من فوائد الاستخدامات السلمية للطاقة والتكنولوجيا النووية. وقد ذكرتنا الدورة الأولى للجنة التحضيرية للمؤتمر الاستعراضي الحادي عشر لمعاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية، التي عقدت مؤخرا في فيينا، بعدم الثقة السائد بين الدول الأطراف وبالحاجة إلى مضاعفة جهودنا لإيجاد أرضية مشتركة. إن الحفاظ على المبادئ العالمية للمشاركة المتعددة الأطراف والإطار الراسخ لعملية استعراض معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية أمر أساسي إذا أردنا الحفاظ على أهمية المعاهدة ومصداقيتها. وفيما يتعلق بتحديد الأسلحة، تهيب ماليزيا بالأطراف في المعاهدة المبرمة بين الولايات المتحدة الأمريكية والاتحاد الروسي بشأن التدابير الرامية إلى زيادة تخفيض الأسلحة الهجومية الاستراتيجية والحد منها (معاهدة ستارت الجديدة) إلى كفالة استمرار تنفيذها والإبقاء على القيود المفروضة على نشر الرؤوس الحربية النووية الاستراتيجية ومنظومات إيصالها، ريثما يتم القضاء التام عليها.

ما دامت الأسلحة النووية موجودة، فإن شبح الإبادة النووية سيخيم على البشرية. ولا يمكن أن ندع مصير العالم يتوقف على الأمل المحفوف بالمخاطر، أي أن الدول المسلحة بأسلحة الدمار الشامل البغيضة ستتخذ قرارات حكيمة. ويؤمن وفد بلدي إيمانا راسخا بقيمة معاهدة حظر الأسلحة النووية، وهي صك تاريخي يجسد فهما للحاجة الملحة إلى تحقيق عالم خال من الأسلحة النووية. ونتطلع إلى عقد الاجتماع الثاني للدول الأطراف في معاهدة حظر الأسلحة النووية في نيويورك في نهاية العام. وإلى جانب جنوب أفريقيا، تتشرف ماليزيا بأن تشارك في رئاسة الفريق العامل غير الرسمي المعني بإضفاء الطابع العالمي على معاهدة حظر الأسلحة النووية. وفي إطار هذا الدور، يسرنا تنظيم حفل رفيع المستوى للتوقيع على معاهدة حظر

الأسلحة النووية في نيويورك في 19 أيلول/سبتمبر في إطار مناسبة لتوقيع وإيداع المعاهدات نظمها مكتب الأمم المتحدة للشؤون القانونية. ورحبت ماليزيا بتوقيع جزر البهاما على معاهدة حظر الأسلحة النووية وانضمام سري لانكا إليها خلال الحفل، ونشيد بهما على عملهما الحاسم في تعزيز معاهدة حظر الأسلحة النووية. ويؤكد وفد بلدي مجددا أن معاهدة حظر الأسلحة النووية متوافقة تماما مع معاهدة عدم الانتشار ومكملة لها.

تؤدي المناطق الخالية من الأسلحة النووية دورا حاسما في حماية الدول من آفة الأسلحة النووية من خلال ضمانات الأمن السلبية الملزمة قانونا من جانب الدول الحائزة للأسلحة النووية. وفي هذا الصدد، تشدد ماليزيا على الحاجة إلى إشراك جميع الدول الحائزة للأسلحة النووية باستمرار وتكثيف جهود جميع الأطراف لمعالجة المسائل المعلقة وفقا لأهداف ومبادئ معاهدة إنشاء منطقة خالية من الأسلحة النووية في جنوب شرق آسيا. كما ندعو الدول المتبقية المدرجة في المرفق 2 إلى التوقيع والتصديق على معاهدة الحظر الشامل للتجارب النووية في أقرب وقت ممكن حتى يتسنى دخولها حيز النفاذ وبالتالي حظر التجارب النووية بموجب القانون الدولي.

خلال دورة هذا العام، ستقدم ماليزيا مرة أخرى إلى اللجنة الأولى مشروع قرارنا السنوي المعنون "متابعة فتوى محكمة العدل الدولية بشأن مشروعية التهديد بالأسلحة النووية أو استخدامها." وندعو جميع الوفود إلى تأييد مشروع القرار اعترافا بالأهمية الدائمة لفتوى المحكمة.

لا تزال ماليزيا تشعر بقلق بالغ إزاء التطورات في البرامج النووية وبرامج القذائف التسيارية لجمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية. وسيكون في غاية الأهمية أن تستأنف الأطراف المعنية الحوار بغية تحقيق إخلاء شبه الجزيرة الكورية من الأسلحة النووية بشكل كامل ويمكن التحقق منه ولا رجعة فيه.

تدين ماليزيا بأشد العبارات الممكنة استخدام الأسلحة الكيميائية من جانب أي أحد وفي أي ظرف من الظروف. واستخدام هذه الأسلحة انتهاك مشين وصارخ للقانون الدولي، لا سيما اتفاقية الأسلحة الكيميائية. ويجب محاسبة المسؤولين عن نشر واستخدام هذه الأسلحة. ويؤيد وفد بلدي أيضا الجهود الرامية إلى إضفاء الطابع العالمي على اتفاقية الأسلحة البيولوجية وكفالة التقيد بأحكامها. وتماشيا مع المادة الرابعة من اتفاقية الأسلحة البيولوجية، تعكف ماليزيا حاليا على سن مشروع قانون وطني للأسلحة البيولوجية، سيكون جزءا من الإطار التشريعي لماليزيا إزاء تنفيذ الاتفاقية.

لا تزال ماليزيا ملتزمة بالانضمام إلى المعاهدات الدولية التي تنظم استخدام الفضاء الخارجي واستكشافه. وتماشيا مع هذا الالتزام، أقرت ماليزيا سياستها الوطنية بشأن الفضاء الخارجي لعام 2030 ونشرت في كانون الثاني/يناير 2022 تشريعا بشأن أنشطة الفضاء الخارجي. ويساورنا قلق عميق أيضا إزاء النقل غير المشروع للأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة وتصنيعها وتداولها وتكديسها المفرط وانتشارها بلا ضابط في العديد من مناطق العالم. وتدعو ماليزيا بقوة إلى التنفيذ الكامل والمتوازن والفعال لبرنامج عمل الأمم المتحدة المتعلق بمنع الاتجار غير المشروع بالأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة من جميع جوانبه ومكافحته والقضاء عليه. وفي مواجهة التهديدات الناشئة في المجال السيبراني، تسلم ماليزيا بقيمة الفريق العامل المفتوح باب العضوية المعني بأمن تكنولوجيا المعلومات والاتصالات وأمن استخدامها للفترة 2021-2025، وترحب باعتماد التقرير المرحلي السنوي الثاني للفريق بتوافق الآراء (انظر A/78/265)، الذي يضع أساسا متينا لعمله في العام المقبل.

تتطلع ماليزيا إلى المشاركة مع جميع الدول الأعضاء ونحن نواجه التحديات الماثلة أمامنا ونضع مبادرات متعددة الأطراف لصالح النهوض بنزع السلاح والأمن الدولي من خلال اللجنة الأولى.

السيدة هيفارينن (فنلندا) (*تكلمت بالإنكليزية*): سيدي الرئيس، اسمحوا لي أن أهنئكم على انتخابكم رئيسا للجنة الأولى للجمعية العامة، وأن أؤكد لكم دعم وفد بلدي الكامل.

بالإضافة إلى البيانين اللذين أُدلي بهما باسم الاتحاد الأوروبي وممثل الدانمرك باسم بلدان الشمال الأوروبي (انظر A/C.1/78/PV.2)، أود أن أبدي بعض الملاحظات بصفتي الوطنية.

اليوم يقف الهيكل الدولي لتحديد الأسلحة ونزع السلاح وعدم الانتشار عند مفترق طرق. فقد وضعت انتهاكات قواعد نزع السلاح وعدم الانتشار في السنوات القليلة الماضية النظام تحت ضغط كبير. وكل انتهاك للنظام المعياري القائم يعد خطيرا، لأنه يقلل من إمكانية التنبؤ بالسلوك والثقة، وهما اللبنتان الأساسيتان لنظام دولي فعال قائم على القواعد وتعددية الأطراف. ويجب علينا جميعا أن نلتزم التزاما قويا بالدفاع عن الهيكل العالمي لنظم تحديد الأسلحة ونزع السلاح وتعددية الأطراف وعدم الانتشار ومراقبة الصادرات وتعزيزه وزيادة قوته.

تدين فنلندا الحرب العدوانية غير المبررة وغير القانونية التي يشنها الاتحاد الروسي ضد أوكرانيا. إن غزو روسيا لبلد ذي سيادة انتهاك للقانون الدولي، بما في ذلك ميثاق الأمم المتحدة. وتؤيد فنلندا بقوة استقلال أوكرانيا وسيادتها وسلامتها الإقليمية ودفاعها العادل عن النفس وفقا للمادة 51 من الميثاق. ويجب على الاتحاد الروسي أن يوقف فورا أعماله العسكرية، وأن يسحب قواته من جميع أراضي أوكرانيا، وأن يحترم السلامة الإقليمية لأوكرانيا وسيادتها داخل حدودها المعترف بها دوليا.

ما فتئت معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية تخدم المجتمع الدولي خدمة جليلة لأكثر من نصف قرن. وقد أبرز الاجتماع الأول للجنة التحضيرية لمعاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية في دورة الاستعراض الحالية، الذي انعقد في آب/أغسطس في فيينا، التزام الدول الأطراف القوي بالمعاهدة وبتنفيذها الكامل. وفي الوقت نفسه، كان من الواضح أن الدول الأطراف تشعر بالقلق إزاء بطء وتيرة نزع السلاح النووي، وأزمات الانتشار، وعدم كفاية إعمال الحق في استخدام الطاقة النووية في الأغراض السلمية. ومع ذلك، بدأت عملية استعراض معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية بداية جيدة. وأعطت ورقات العمل والبيانات التي أدلي بها في اللجنة التحضيرية صورة واضحة لمختلف الأولويات والتطلعات والشواغل المتعلقة بدورة الاستعراض. وتكملها جيدا ورقة العمل التي أعدها الرئيس بشأن زيادة تعزيز عملية استعراض معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية وورقة الأفكار التي أعدها. ونحن واثقون من أنه سيكون من الممكن إجراء عملية استعراض ناجحة تفضي إلى نتيجة هادفة لمؤتمر الأطراف في معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية لاستعراض المعاهدة في 2026. وفنلندا ملتزمة التزاما كاملا بهذه الغاية ومستعدة للقيام بدورها.

ندين تجاهل روسيا الطويل الأمد والمستمر لالتزاماتها في مجال تحديد الأسلحة، وآخرها المعاهدة المبرمة بين الولايات المتحدة الأمريكية والاتحاد الروسي بشأن التدابير الرامية إلى زيادة تخفيض الأسلحة الهجومية الاستراتيجية والحد منها (معاهدة ستارت الجديدة)، فضلا عن انسحابها من معاهدة القوات المسلحة التقليدية في أوروبا. ونحثها على العودة فورا إلى الامتثال لمعاهدتي ستارت الجديدة ومعاهدة القوات المسلحة التقليدية في أوروبا والوفاء بجميع التزاماتها ذات الصلة.

يساورنا القلق إزاء سرعة توسع وتنوع الصين في ترسانتها النووية.

نشجع الصين على أن تكون أكثر شفافية في سياستها النووية وأن تشارك في الجهود الرامية إلى الحد من المخاطر النووية.

في السنوات الأخيرة، استخدمت الأسلحة الكيميائية على نطاق واسع في سوريا. كما استخدمت خارج مناطق النزاع لتسميم الأفراد. ولا تزال عودة ظهور الأسلحة الكيميائية تشكل تهديدا خطيرا للسلام والأمن الدوليين.

ندين استخدام الأسلحة الكيميائية في جميع الظروف من جانب أي شخص، وفي أي مكان وفي أي وقت. ويشكل استخدام الأسلحة الكيميائية انتهاكا للقانون الدولي، وفي ظروف معينة، يرقى إلى مستوى جرائم الحرب والجرائم ضد الإنسانية. وأولويتنا المُلحة جدا تتمثل في التمسك بالقاعدة المناهضة لاستخدام الأسلحة الكيميائية وكفالة محاسبة مرتكبي الهجمات الكيميائية.

نأسف لأن المؤتمر الاستعراضي الخامس لاتفاقية حظر استحداث وإنتاج وتخزين واستعمال الأسلحة الكيميائية وتدمير تلك الأسلحة، الذي عقد في وقت سابق من هذا العام، انتهى من دون التوصل إلى نتيجة توافقية. وتلتزم فنلندا التزاما قويا بدعم جهود وإجراءات منظمة حظر الأسلحة الكيميائية بغية ضمان احترام المعايير العالمية المناهضة لاستخدام الأسلحة الكيميائية.

تشكل اتفاقية حظر استحداث وإنتاج وتخزين الأسلحة البكتريولوجية (البيولوجية) والتكسينية وتدمير تلك الأسلحة عنصرا رئيسيا في النظام الدولي لتحديد الأسلحة وركيزة حيوية للنظام الدولي القائم على القواعد. ونؤيد تعزيز الاتفاقية ونتطلع إلى التوصيات والتدابير التي سيقترحها فريق الخبراء الذي أنشأه المؤتمر الاستعراضي التاسع.

نؤكد مجددا دعمنا القوي لمنع ومكافحة الانتشار غير المشروع للأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة، ونشدد على التنفيذ القوي لبرنامج عمل الأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة. ونؤمن كذلك بأهمية عمل الفريق العامل المفتوح العضوية المعني بالذخيرة التقليدية.

سيكون العام المقبل عاما تاريخيا للأمم المتحدة، حيث ستستضيف الجمعية العامة مؤتمر القمة المعني بالمستقبل. ومن المهم التوصل إلى ميثاق طموح وعملي المنحى من أجل المستقبل يعزز السلام والأمن الدوليين من خلال النهوض بنزع السلاح وتحديد الأسلحة وعدم الانتشار من خلال التعاون المتعدد الأطراف.

أخيرا، وهذا أمر مهم أيضا، يتعين علينا زيادة جهودنا في سبيل تحقيق المساواة بين الجنسين والإدماج الكامل للمرأة في عملنا الموضوعي. ونتطلع إلى العمل مع جميع الوفود لإنجاح دورة اللجنة الأولى هذه.

السيد فورونتسوف (الاتحاد الروسي) (*تكلم بالروسية*): منذ دورة العام الماضي للجنة الأولى، لم يكن هناك ما يدعو إلى التفاؤل بشأن الحالة الأمنية الدولية. وأدت الاحتمالات المتراكمة لنشوب نزاع والتي لم تُكبح في الوقت المناسب إلى أزمة حادة في المنطقة الأوروبية – الأطلسية وتهدد بالتطور إلى مواجهة مباشرة في منطقة آسيا والمحيط الهادئ. وكون الدول الحائزة للترسانات النووية متورطة مباشرة في الأمر، فهذا يضاعف المخاطر الاستراتيجية.

تكمن جذور التناقضات المتزايدة، أولا وقبل كل شيء، في الطموحات الأنانية للغاية التي ينفذها الغرب بقيادة الولايات المتحدة بشطط، على حساب مصالح الدول الأخرى. ويستند مسار العمل المخزي هذا إلى نهم واشنطن الذي لا يشبع للهيمنة العالمية دون منازع ومحاولاتها لتقويض تشكيل عالم أكثر عدلا ومتعدد الأقطاب.

الدول ذات السيادة الحقيقية التي تعارض بحزم إملاءات الغرب تتعرض للشيطنة والضغط الهجين أو التنمر الصريح. وتظهر الولايات المتحدة وحلفاؤها تعصبا صارخا للمعارضة ويحاولون في انتهاك لميثاق الأمم المتحدة فرض قواعد سلوك على دول أخرى. ولتعزيز هيمنتهم، يسعون بإصرار إلى استبدال القانون الدولي بما يسمى "النظام القائم على القواعد" المريح لهم. والواقع أن هذا اغتصاب لحق صياغة جدول أعمال عالمي من جميع جوانبه، بما في ذلك تحديد الأسلحة ونزع السلاح وعدم الانتشار.

بعد أن انتهكت كتلة منظمة حلف شمال الأطلسي بقيادة الولايات المتحدة بشكل صارخ مبدأ الأمن المتساوي وغير القابل للتجزئة، قامت بتوسع خبيث في أراضي تتجاوز الاتحاد السوفياتي، مما أجبر بلدنا على اتخاذ التدابير اللازمة لحماية حدوده الأمنية الخارجية. وفي الوقت نفسه، يواصل الغرب زيادة المخاطر، ونحن الآن نتأرجح بشكل خطير على شفا نزاع مسلح مباشر بين القوى النووية.

إن التصعيد المحتمل نتيجة لتنفيذ الولايات المتحدة لخططها لنشر أسلحة كانت محظورة في السابق بموجب معاهدة القوات النووية المتوسطة المدى، التي نددت بها واشنطن، أمر مقلق للغاية. ولا يمكن استبعاد المزيد من التطورات السلبية المتعلقة بالمعاهدة المبرمة بين الولايات المتحدة الأمريكية والاتحاد الروسي بشأن التدابير الرامية إلى زيادة تخفيض الأسلحة الهجومية الاستراتيجية والحد منها (معاهدة ستارت الجديدة)، التي عُلقت بسبب السياسات المدمرة التي تنفذها الولايات المتحدة. ومن الواضح أن واشنطن قادرة على اتخاذ خطوات أخرى مزعزعة للاستقرار تحت عباءة السعي لإلحاق هزيمة استراتيجية ببلدنا وضمان ما يسمى بـ "الردع النووي ثنائي الاتجاه" لروسيا والصين.

إذا ما أُضيفت هذه الظروف إلى المنطق وراء الحجة القائلة بأن الأفكار المتعلقة بفرض حظر فوري وكامل على الأسلحة النووية أو المتعلقة بمواعيد نهائية مصطنعة للوصول إلى الصفر النووي، فإنها تؤدي إلى نتائج عكسية. ونحن مقتنعون بأنه لا يمكن إحراز تقدم في نزع السلاح النووي إلا على أساس تدابير تدريجية وتوافقية، مصحوبة

بعمل دؤوب لتحسين المناخ السياسي والعسكري، مع إظهار الاحترام للمصالح الأمنية لجميع الأطراف.

تحقيقا لهذه الغاية، من الضروري إجراء تخفيض كبير في مستوى النزاع المحتمل بين الدول العسكرية الكبرى وكفالة إجراء إصلاح شامل طال انتظاره لهيكل الأمن الدولي. ينبغي الاضطلاع بهذا العمل بطريقة شاملة، والأخذ في الحسبان جميع العوامل ذات الصلة، ويجب أن يشمل بذل جهود للقضاء على الأسباب الجذرية للاختلافات الأساسية بين الدول الحائزة للأسلحة النووية في مجال الأمن.

نتيجة الإفراط في تسييس جدول أعمال منظمة حظر الأسلحة الكيميائية، لم تتمكن الدول الأطراف في اتفاقية الأسلحة الكيميائية من الاتفاق على توصيات تستند إلى نتائج دورتي استعراض الاتفاقية. وقد أدى كل هذا إلى التدمير الحتمي لنظام اتفاقية الأسلحة الكيميائية وتسبب في أضرار لا يمكن إصلاحها لعمل منظمة حظر الأسلحة الكيميائية وسمعتها.

في سياق الوفاء بالالتزامات بموجب اتفاقية الأسلحة البيولوجية والتكسينية، ينبغي إيلاء الاهتمام للحقائق عن تنفيذ الولايات المتحدة لبرنامج بيولوجي عسكري في أوكرانيا، بدعم من البنتاغون والهيئات التابعة له. ويجب الإجابة على الأسئلة المسوغة التي طرحها الروس رسميا فيما يتعلق بالنشاط العسكري البيولوجي الذي جرى في انتهاك لاتفاقية الأسلحة البيولوجية والتكسينية. وتؤكد الحالة الحاجة إلى اعتماد بروتوكول ملزم قانونا من شأنه أن ينطبق على جميع مواد الاتفاقية ويوفر آلية تحقق فعالة. ونتوقع أن ييسر تنفيذ هذه المهمة الفريق العامل المعني بتعزيز اتفاقية الأسلحة البيولوجية والتكسينية، الذي أنشأه المؤتمر الاستعراضي التاسع للاتفاقية، بما يتماشى مع الاقتراح الذي قدمته روسيا.

هناك حاجة ملحة إلى تعزيز آلية الأمين العام للتحقق من الاستخدام المزعوم للأسلحة الكيميائية والبيولوجية. في 14 حزيران/يونيه، أرسل السيد سيرغي لافروف، وزير خارجية الاتحاد الروسي، مذكرة إلى الأمين العام، يدعو فيها إلى استعراض المبادئ والإجراءات الحالية للآلية، بغية استكمالها. وأيد الكثير من البلدان هذه الفكرة وقدمت دول عديدة نداءات مماثلة إلى أنطونيو غوتيريش. ونأمل أن يبدأ فورا الاستعراض ذو الصلة، بمساعدة خبراء استشاريين مع مراعاة مقترحات الدول الأعضاء.

ما انفكت روسيا طوال عقود تؤيد الحفاظ على الفضاء الخارجي من أجل الأنشطة السلمية حصرا للدول، على قدم المساواة، ولصالح البشرية جمعاء. ونتوقع أن يحقق فريق الخبراء الحكوميين المعني بمنع حدوث سباق تسلح في الفضاء الخارجي، المنشأ بموجب القرار 77/250، نتائج موضوعية وأن يسهم بالتالي في وضع صك ملزم قانونا بشأن منع حدوث سباق تسلح في الفضاء الخارجي، وأن يمنع نشر أسلحة في الفضاء الخارجي. وسنقدم إلى اللجنة الأولى مشاريع قرارات بشأن "عدم البدء بوضع أسلحة في الفضاء الخارجي" (A/C.1/78/L.53)، و "تدابير كفالة الشفافية وبناء الثقة في أنشطة الفضاء الخارجي" (A/C.1/78/L.54، و "تدابير عملية أخرى لمنع حدوث سباقات تسلح في الفضاء الخارجي" ((A/C.1/78/L.55). ونتوقع أن تحصل على أقصى قدر من الدعم والمشاركة في تقديمها.

نعتزم كذلك تقديم مشروع القرار الروسي التقليدي بشأن الأمن الدولي للمعلومات (A/C.1/78/L.11). وتعكس وثيقتنا نتائج أنشطة فريق الأمم المتحدة العامل المفتوح العضوية المعني بأمن تكنولوجيا المعلومات والاتصالات وأمن استخدامها للفترة 2021–2025 وبشأن تكنولوجيا المعلومات والاتصالات نفسها، فضلا عن إنشاء سجل حكومي دولي عالمي لنقاط الاتصال من أجل تبادل المعلومات بشأن الهجمات والحوادث السيبرانية.

نحث على تقديم الدعم لمبادرتنا والمشاركة في تقديمها.

نرى أننا مضطرون إلى إثارة مسألة افتقار الولايات المتحدة إلى حسن النية في الوفاء بالتزاماتها فيما يتعلق بإصدار التأشيرات لأعضاء الوفود التي تشارك في المناسبات التي تنظمها الأمم المتحدة. وهذه الممارسة غير مقبولة وتشكل انتهاكا صارخا للالتزامات القانونية الدولية للولايات المتحدة. ونطالب بالشروع فورا في إجراءات التحكيم

فيما يتعلق بالبلد المضيف لمقر الأمم المتحدة. والحالة صادمة، لأن التأشيرات لم تصدر ضمن الإطار الزمني المطلوب لأعضاء وفدنا الذين كان من المفترض أن يشاركوا، في جملة أمور، في اجتماع للخبراء من الدول الخمس الحائزة للأسلحة النووية الأعضاء في مجلس الأمن نظمته روسيا بصفتها منسقا على هامش اللجنة الأولى. ونعتبر إجراءات الولايات المتحدة، التي عطلت ذلك الاجتماع، محاولة لتقويض الرئاسة الروسية لهذه الصيغة الدولية.

السيد مارشيك (النمسا) (*تكلم بالإنكليزية*): بما أن هذه هي المرة الأولى التي أتكلم فيها في اللجنة الأولى، اسمحوا لي أن أهنئكم، سيدي الرئيس، وكذلك أعضاء المكتب الآخرين، على انتخابكم. ونتطلع إلى تعاون ناجح.

نجتمع في وقت يشهد أزمة غير مسبوقة، تتحدى أسس تعاوننا الدولي ذاتها. والمؤسسات المتعددة الأطراف المنشأة لتعزيز السلام والأمن، من مجلس الأمن إلى مؤتمر نزع السلاح، مختلة وظيفيا. وتتعرض مجموعة القوانين الدولية، من حقوق الإنسان والقانون الإنساني الدولي إلى صكوك نزع السلاح وعدم الانتشار، للضغوط. فالمعاهدات تقوض بدلا من أن تنفذ. وينتهك عضو دائم في مجلس الأمن ميثاق الأمم المتحدة انتهاكا صارخا. وتخلق التوترات الجيوسياسية انعدام الثقة وتغذي سباقات التسلح في العديد من الساحات، من الأسلحة النووية والتقنيات الجديدة مثل الذكاء الاصطناعي إلى المجالات السيبرانية والفضائية. وتصبح الحلول الدولية التي نحتاج إليها بشدة لوقف هذه الاتجاهات وعكس مسارها أكثر صعوبة وإلحاحا يوما بعد يوم. ويبدو أن بعض الأعضاء راضون عن استمرارنا في عملنا بنفس الطريقة التي اتبعناها لسنوات. أفهم أن التكرار يوفر إحساسا بالأمان، وربما تكون اجتماعاتنا السنوية باتباع نفس الإجراءات والبيانات أحد أشكال العلاج الجماعي لطمأنتنا وإراحتنا بإسباغ شعور زائف بالاستقرار. لكن لئَلَّا نخدع أنفسنا، د فلنكن واقعيين.

كما تشير الخطة الجديدة للسلام عن حق، فإننا نواجه منافسة جيوستراتيجية محتدمة مع تآكل أطر تحديد الأسلحة والإدارة. ويجب ألا نقبل هذه الاتجاهات الجيوسياسية باعتبارها خارجة عن سيطرتنا. وفي هذا المحفل في الجمعية العامة، تقع على عاتقنا جميعا مسؤولية مشتركة عن الكلام بصوت جهور والاتحاد ضد هذه التطورات السلبية وتعزيز المعاهدات والآليات القائمة. ونحن بحاجة إلى إعادة التركيز على التعاون المتعدد الأطراف والقانون الدولي.

إن التهديد الوجودي المستمر الذي تشكله الأسلحة النووية لنا جميعا من بين القضايا الرئيسية التي تتطلب تغييرا جوهريا في النموذج الفكري. وتحدت تهديدات روسيا النووية الضمنية، ولكن التي لا لبس فيها وكذلك حربها العدوانية غير القانونية ضد جارتها أوكرانيا، المحرمات النووية بشكل كبير. وندين إدانة قاطعة هذا الانتهاك الواضح للقانون الدولي من جانب عضو دائم في مجلس الأمن والدولة الوديعة لمعاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية.

علينا أن نكون واضحين بشأن شيء واحد. إن التهديدات النووية – التي توحي بالمصداقية والاستعداد لاستخدام الأسلحة النووية – جوهر النموذج الأمني الذي يقوم على الردع النووي والتهديد بالدمار الشامل. وهذا ليس نهجا مستداما للأمن كما أنه ليس مقبولا أخلاقيا أو مشروعا. فهو يضع أمن الدول الحائزة للأسلحة النووية فوق أمن الجميع. ويشكل الوضع النووي الراهن تهديدا مباشرا ودائما لأمن البشرية جمعاء. وإذا فشلت نظرية الردع النووي المحفوفة بالمخاطر، فالعواقب الإنسانية الكارثية للأسلحة النووية لا تعرف حدودا. وسوف تؤثر علينا جميعا. وقد بيَّنت البحوث الجديدة القائمة على التكنولوجيا والأساليب الجديدة مدى ترابط وتعقيد هذه العواقب الرهيبة وكيف يمكن أن تستمر لأجيال.

ترفض النمسا أية تهديدات نووية وجميع التهديدات النووية، سواء أكانت صريحة أم ضمنية، ومهما كانت الظروف. وأي استخدام للأسلحة النووية يرقى إلى مستوى انتهاك القانون الدولي، بما في ذلك ميثاق الأمم المتحدة. وبالتعاون مع أغلبية واضحة من الدول، قمنا بدورنا لدفع عجلة التقدم في نزع السلاح النووي، على النحو المطلوب بموجب معاهدة عدم الانتشار، عندما اعتمدنا معاهدة حظر الأسلحة

النووية. وتستند هذه المعاهدة التاريخية إلى أدلة جديدة على العواقب الإنسانية الكارثية والمخاطر غير المقبولة للأسلحة النووية. ولذلك فهي تضع في صميم المناقشة الأمن المشروع للبشرية جمعاء، بدلا من افتراضات الذين يقولون إن الأسلحة النووية ضرورية للأمن وأنه ينبغي لنا ألا نقلق بشأن استقرار الردع النووي. لا يمكننا ببساطة أن نعرف أبدا ما إذا كان الردع النووي ناجحا في أي أزمة معينة، لكننا نعلم علم اليقين أنه يمكن أن يفشل. ومع وجود مجموعة شاملة من ضمانات الحظر والالتزامات الإيجابية المتعلقة بمساعدة الضحايا والمعالجة البيئية، تمثل معاهدة حظر الأسلحة النووية نقلة في النموذج الفكري. وندعو جميع الدول إلى التوقيع والتصديق على المعاهدة. وهذه خطوة ملموسة يمكن أن تتخذها الدول لتعزيز النظام العالمي لنزع السلاح وعدم الانتشار.

سوف نستضيف حدثا جانبيا بشأن تتبع التقدم المحرز نحو نزع السلاح النووي وآخر بشأن البحوث الجديدة التي راجعها النظراء بشأن الآثار الإنسانية للأسلحة النووية خلال هذه الدورة للجنة الأولى. وسيكون الأعضاء قد اطلعوا أيضا على مشروعي القرارين بشأن العواقب الإنسانية للأسلحة النووية (A/C.1/78/L.23) ومعاهدة حظر الأسلحة النووية (A/C.1/78/L.24)، وندعو الجميع إلى المشاركة في تقديمهما.

في حين أن تهديد الأسلحة النووية ظل معنا منذ ما يقرب من ثمانية عقود، فإن البشرية على وشك اجتياز عتبة تاريخية حقا بوجود منظومات الأسلحة الذاتية التشغيل. ويثير الإدماج المتزايد للتشغيل الذاتي في منظومات الأسلحة شواغل خطيرة من منظور إنساني وقانوني وأمني وتكنولوجي وأخلاقي. ما هو دور البشر في استخدام القوة؟ كيف يمكننا كفالة امتثال منظومات الأسلحة ذاتية التشغيل للقانون الدولي، وما هي الآثار المترتبة على المسؤولية البشرية والمساءلة؟ ونحن بحاجة إلى معالجة هذه المسائل على وجه الاستعجال، لأن البحث والتطوير ونشر منظومات الأسلحة الذاتية التشغيل تتقدم بسرعة أكبر بكثير من الجهود الدولية لتنظيمها. وهذه أيضا مسألة مهمة للأمم المتحدة. ولذلك، ستقدم النمسا، إلى جانب مجموعة من مقدمي مشروع القرار من مناطق مختلفة، مشروع قرار جديد بشأن الأسلحة الفتاكة الذاتية التشغيل لتنظر فيه اللجنة.

على صعيد أكثر إيجابية، نود أن نرحب باعتماد الإعلان السياسي بشأن تعزيز حماية المدنيين من العواقب الإنسانية الناتجة عن استخدام الأسلحة المتفجرة في المناطق المأهولة بالسكان، وهو مثال ملموس على كيفية دعمنا الجماعي لأهدافنا الإنسانية. ونحض جميع الدول التي لم توقع بعد على الإعلان على أن تفعل ذلك، ونتطلع إلى العمل المشترك مع جميع أصحاب المصلحة على تنفيذه بصورة فعالة.

لم أشر إلا إلى القليل من التحديات العديدة التي نواجهها اليوم في عالم تحديد الأسلحة. وحرصا على الوقت، سنتكلم بمزيد من التفصيل عن هذه المسائل وغيرها في مختلف بيانات المجموعات المواضيعية. ولكن اسمحوا لي أن أختتم بياني باقتباس من رئيس الجمعية العامة، الذي افتتح الدورة قبل أسبوعين قائلا:

> ”نحن لا نفتقر إلى القدرة. فما نفتقر إليه هو الإرادة للعمل. وبتنحية خلافاتنا جانبا وتضييق هوة الانقسامات، يمكننا أن نحقق – ويجب أن نحقق – السلام والتقدم والازدهار والاستدامة للجميع في كل مكان.“ (A/78/PV.4، ص 7)

فلنسترشد هنا أيضا، ونعمل لإحراز تقدم حقيقي بشأن نزع السلاح وتحديد الأسلحة، وهو أمر أكثر إلحاحا اليوم من أي وقت مضى.

السيد مارغريان (أرمينيا) (*تكلم بالإنكليزية*): أود أن أهنئكم، سيدي الرئيس، وأعضاء المكتب الآخرين على توليكم قيادة اللجنة الأولى خلال الدورة الثامنة والسبعين للجمعية العامة، وأن أؤكد لكم دعم أرمينيا الكامل لجهودكم في إدارة دفة أعمال اللجنة خلال هذه الأوقات الصعبة.

لا يزال هيكل الأمن الدولي يعاني من الآثار الضارة لعدم الاستقرار الاستراتيجي، وتآكل آليات تحديد الأسلحة، والزيادة المستمرة في الإنفاق العسكري في جميع أنحاء العالم، وتسليح المجالات الناشئة

حديثا. لا يزال التزامنا الثابت بتحديد الأسلحة ونزع السلاح وعدم الانتشار حاسما كسابق عهده ولم يتغير.

ما فتئت أرمينيا ملتزمة، على مر السنين، بتنفيذ معاهدة القوات المسلحة التقليدية في أوروبا الملزمة قانونا ووثيقة فيينا بشأن تدابير بناء الثقة والأمن. ومع ذلك، فإن انتهاكات أذربيجان المنتظمة والمتعمدة والواسعة النطاق للأحكام الأساسية للمعاهدة قوضت بشكل خطير سلامة النظام التقليدي لتحديد الأسلحة في منطقتنا. إن سجل هذا البلد الراسخ في عدم الامتثال للمعاهدات والنظم في مجال تحديد الأسلحة التقليدية، والمناورات العسكرية الواسعة النطاق غير المبلغ عنها، والتعزيز العسكري غير المنضبط، واستمرار فض تنفيذ تدابير بناء الثقة والأمن في إطار الترتيبات الإقليمية، قد أظهر نيتها الواضحة على التحريض على المزيد من العدوان العسكري في منطقتنا. إن عدم صدور رد فعل مناسب من الهياكل الدولية والإقليمية ذات الصلة، أو عدم اتخاذ تدابير قوية ردا على عدم امتثال أذربيجان الواضح لالتزاماتها الملزمة قانونا، مكنَّها من الاستمرار في سياساتها العدوانية بدون عقاب.

في الآونة الأخيرة، خلال الأسبوع الرفيع المستوى للجمعية العامة، شنت أذربيجان هجوما آخر واسع النطاق على ناغورني كاراباخ في 19 أيلول/سبتمبر، في انتهاك صارخ للقانون الدولي وللبيان الثلاثي الصادر في 9 تشرين الثاني/نوفمبر 2020 بشأن وقف الأعمال العدائية. وتعرضت كامل أراضي ناغورني – كاراباخ، بما في ذلك عاصمتها ستيباناكيرت ومدن وقرى أخرى، لقصف مكثف وعشوائي باستخدام القذائف والمدفعية الثقيلة والمسيرات القتالية والطيران الحربي، بما في ذلك الذخائر العنقودية المحظورة. أدى ذلك إلى مقتل مئات الأشخاص، بمن فيهم مدنيون وأطفال، وتضررت البنية التحتية الحيوية. وزاد ذلك العدوان من تفاقم الأزمة الإنسانية التي لا يزال يواجهها شعب ناغورني – كاراباخ منذ الحصار المفروض على ممر لاتشين في كانون الأول/ديسمبر الماضي، مع الاستخدام المتعمد لتجويع المدنيين كأسلوب من أساليب الحرب، في انتهاك صارخ للقانون الدولي وفي تجاهل تام لأوامر محكمة العدل الدولية. وفي غضون أسبوع، أجبرت سياسة التطهير العرقي البربرية هذه أكثر من 100,000 شخص على الفرار من منازلهم في ناغورنو كاراباخ إلى أرمينيا.

لا يوجد نقص في الأدلة على الطابع المتعمد والمخطط له جيدا للعدوان الواسع النطاق. وقد سبقه تعزيز عسكري كثيف من جانب أذربيجان على طول خط التماس مع ناغورني – كاراباخ وعلى حدود الدولة مع أرمينيا، مع تكديس الأسلحة الثقيلة الهجومية، بما في ذلك المدفعية وقاذفات الصواريخ المتعددة ومدافع الهاون والمركبات الجوية القتالية المسيرة. واقترنت الاستعدادات للعدوان الحالي بحملة تضليل واسعة النطاق، بنشر ادعاءات كاذبة بشأن ما يسمى باستفزازات أرمينيا في ناغورني – كاراباخ، وهي ادعاءات دُحضت بانتظام. وكما كان الحال في 2020، أدى الاستهداف العشوائي للمدنيين والبنية التحتية المدنية، وغالبا بأسلحة محظورة، إلى نشر الرعب وإلحاق أكبر قدر من الخسائر بين السكان.

أدان العديد من الدول الأعضاء والمؤسسات إدانة قاطعة سياسة التطهير العرقي في ناغورني – كاراباخ، واستخدام القوة، ومحاولات التحريض على نزاع جديد واسع النطاق وزعزعة الأمن الإقليمي. وفي 22 أيلول/سبتمبر، أصدر المستشار الخاص للأمين العام المعني بمنع الإبادة الجماعية بيانا مشددا على أن:

> "العمليات العسكرية لا تؤدي إلا إلى تصعيد الوضع المتوتر بالفعل وتعريض السكان المدنيين للعنف في المنطقة المعرّضة للخطر، بما في ذلك خطر الإبادة الجماعية والجرائم الوحشية ذات الصلة. وينبغي بذل كل الجهود الممكنة لمنع العنف والحفاظ على السلام."

يجدر بكل عضو مسؤول في المجتمع الدولي أن يأخذ ذلك في الاعتبار عند التفكير في أي صفقة لتجارة الأسلحة مع ذلك البلد. ويجب محاسبة المعتدين، وكذلك يجب أن يواجه العدالة أولئك الذين يمكنونهم من شن هجمات جديدة وارتكاب المزيد من الجرائم الفظيعة.

تؤكد أرمينيا مجددا التزامها القوي بالجهود العالمية في مجالات نزع السلاح وعدم الانتشار وتحديد الأسلحة. وفي هذا الصدد، نولي أهمية كبيرة للتنفيذ الكامل والعالمي للالتزامات الدولية الملزمة قانونا، ولتدابير التنفيذ الوطنية الفعالة، وللتعاون الدولي الشفاف والموجه نحو إحراز النتائج تحقيقا لهذه الغاية. وأي تعزيز عسكري غير خاضع للرقابة مصحوب بتهديدات علنية يعني علامة تحذير من خطر التصعيد، ولذلك ينبغي رصده وتقييمه عن كثب من جانب المنظمات الدولية، بما في ذلك البعثات في الميدان. وبينما نسعى بشكل جماعي إلى وضع خطة جديدة للسلام، من الحيوي تعزيز قدرات الأمم المتحدة على الرصد وتقصي الحقائق والإبلاغ بغية العمل في الوقت المناسب لتحديد مواطن التصعيد الخطير ومنع ارتكاب المزيد من الفظائع.

السيد ليدل (المملكة المتحدة) (*تكلم بالإنكليزية*): إن النظام الدولي للأمن ونزع السلاح الذي خدم العالم بشكل جيد لعقود عديدة يتعرض لضغوط لم يسبق لها مثيل. والأمر الأفظع بالطبع هو أن الحرب العدوانية غير المشروعة التي تشنها روسيا ضد أوكرانيا تدوس على ميثاق الأمم المتحدة والقيم التي يقوم عليها. اتسمت إدارة روسيا للحرب بانتهاكات وحشية للقانون الإنساني الدولي والمعايير الدولية، وبتضليل معيب. ولا تزال المملكة المتحدة تقف إلى جانب حكومة أوكرانيا وشعبها، اللذين لا يدافعان عن سيادتهما واستقلالهما السياسي وسلامتهما الإقليمية فحسب، بل عن مجموعة المبادئ التي بني عليها النظام العالمي لما بعد 1945.

لا يزال وفدي مصمما على الدفاع عن الأنظمة التي ورثناها عن أسلافنا وتعزيزها في مواجهة هذه التحديات الخطيرة وغيرها. ويجب أن نحافظ على سجل عدم استخدام الأسلحة النووية منذ عام 1945 وتصميمنا على منع هذه الأسلحة من المزيد من الانتشار. ويجب أن نتمسك بالمعايير المناهضة لتطوير الأسلحة البيولوجية والكيميائية وتكديسها ونقلها واستخدامها، وأن ندين بسرعة وبقوة أعمال البلدان التي تريد الاستخفاف بهذه المعايير. وعلاوة على ذلك، يجب أن ندافع عن حياد وخبرة منظمات مثل الوكالة الدولية للطاقة الذرية ومنظمة حظر الأسلحة الكيميائية، اللتين تنفذ بلا كلل القواعد والصكوك التي تحافظ على سلامتنا.

بيد أننا نرى سببا للتفاؤل في العديد من العمليات الدبلوماسية الرئيسية بشأن الأمن الدولي ونزع السلاح هذا العام. وهي تشمل المؤتمر التاسع للدول الأطراف في اتفاقية الأسلحة البيولوجية والتكسينية لاستعراض الاتفاقية في كانون الأول/ديسمبر 2022، والاجتماعات المبكرة اللاحقة هذا العام للفريق العامل المعني بتعزيز اتفاقية الأسلحة البيولوجية؛ وفريق الخبراء الحكوميين المعني بمنظومات الأسلحة الفتاكة الذاتية التشغيل، في إطار الاتفاقية المتعلقة بأسلحة تقليدية معينة. وإنشاء الفريق العامل المعني بمواصلة تعزيز عملية استعراض معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية في تموز/يوليه، والدورة الأولى اللاحقة للجنة التحضيرية لمؤتمر الأطراف في معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية لاستعراض المعاهدة عام 2026؛ والفريق العامل المفتوح باب العضوية المعني بالذخيرة التقليدية والفريق العامل المفتوح باب العضوية المعني بالحد من التهديدات الفضائية عن طريق معايير وقواعد ومبادئ تضبط أنماط السلوك المسؤول.

أظهرت كل هذه العمليات استمرار حيوية مجتمع تحديد الأسلحة ونزع السلاح، والمهارة الاستثنائية لرؤسائها وخيالهم ومرونتهم، وتصميم الغالبية العظمى من المشاركين فيها على التمسك بما لدينا بالفعل وإحراز تقدم في التصدي للتهديدات والتحديات الناشئة. لا ينبغي أن تنتقص سوء نية حفنة من البلدان من تصميم الأغلبية التي حتى لو كانت معزولة تبدو مصممة على عرقلة أي تقدم هادف.

الشيء الآخر المشترك بين هذه العمليات ذلك أنها تشير إلى مستقبل محتمل لتحديد الأسلحة ونزع السلاح. التزمت الحكومة البريطانية، في تحديثها لاستعراضها المتكامل للأمن والدفاع والتنمية والسياسة الخارجية لعام 2021، الذي نشر في آذار/مارس، بدعم خطة جديدة للحد من التسلح، وهي خطة متعددة المجالات ومتعددة القدرات تضم طائفة أوسع من الجهات الفاعلة. ونقطة انطلاقنا تبدأ من ضرورة تعزيز العناصر الحيوية للهيكل القائم، مثل اتفاقية الأسلحة

الكيميائية، واتفاقية الأسلحة البيولوجية والتكسينية، ومعاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية، على سبيل المثال من خلال عملنا على صياغة مبادئ الشفافية والتحقق وعدم الرجوع في معاهدة عدم الانتشار. بيد أنه يجب علينا أيضا أن نبني على هذا الهيكل القائم، بما في ذلك عن طريق تحديث الاتفاقات القائمة، وتنظيم قدرات محددة عند الاقتضاء، والبحث عن فرص لإبرام اتفاقات جديدة كلما كان ذلك مفيدا وقابلا للتحقيق. وبقيامنا بذلك، سنوسع نطاق التفكير لكي يتجاوز الدول ليشمل أصحاب المصلحة الآخرين، الذين سيضطلعون بدور حاسم في فهم مخاطر وفرص الاستخدام المزدوج وغير ذلك من التكنولوجيا الجديدة وفي وضع المعايير التي تحكمها.

أما في مجال تعزيز تحديد الأسلحة، فسنركز من الناحية العملية على تحديد وتنظيم السلوكيات. وهذا لا يستبعد إمكانية إبرام اتفاقات رسمية جديدة لتنظيم القدرات، بل يكمل نهجنا الحالي. لقد ألهمنا وشجعنا العمل المتعلق بالسلوك المسؤول للدول الراسخ بالفعل في مجال الفضاء السيبراني، ونعتقد أن الجولة الأولى من العمل في الفريق العامل المفتوح باب العضوية المعني بالحد من التهديدات الفضائية قد أثبتت أن هذا النهج يمكن أن يسهم إسهاما هادفا في منع حدوث سباق تسلح في الفضاء الخارجي.

يمكن أيضا أن يهتدي بذلك التفكير المستقبلي عندما يتعلق الأمر بمجالات التكنولوجيا الجديدة والناشئة الأخرى، مثل الذكاء الاصطناعي. وفي الوقت نفسه، ستكثف المملكة المتحدة جهودها لتعزيز التعاون بشكل أفضل وإدارة مخاطر سوء التقدير والتصعيد بين الدول الكبرى، والحفاظ على الاستقرار الاستراتيجي من خلال الحوار على المستوى الاستراتيجي. وجميع الدول لديها مصلحة في هذا العمل.

في هذا السياق، ستقدم المملكة المتحدة مشروع قرار إلى اللجنة الأولى في هذه الدورة لإنشاء فريق عامل ثان مفتوح العضوية معني بالحد من التهديدات الفضائية. قدمنا مشروع القرار الأول بشأن هذا الموضوع في عام 2020 لأننا رأينا أننا بحاجة إلى نهج مختلف لهدفنا المشترك المتمثل في منع حدوث سباق تسلح في الفضاء الخارجي. وكان هدفنا إنشاء عملية مفتوحة لجميع الدول الأعضاء، مع التسليم بأن جميع البلدان تعتمد على الفضاء وبالتالي لها مصلحة في تشكيل الاستجابة المعيارية للتحديات الراهنة التي تواجه أمن الفضاء. ورغم أننا شعرنا بخيبة الأمل لأن الفريق العامل المفتوح باب العضوية الأول لم يعتمد تقريرا بتوافق الآراء، فإننا نعتبره ناجحا. أولا، حسّن الفريق فهمنا الجماعي لطبيعة التهديدات الفضائية المعاصرة؛ ثانيا، أظهر اعترافا مشتركا على نطاق واسع بأن التدابير غير الملزمة قانونا والالتزامات السياسية ذات قيمة ويمكن أن تعملا مع الصكوك الملزمة قانونا بطريقة متكاملة يعزز بعضها بعضا، من دون أن تتعارض مع الموقف المبدئي للعديد من الدول بأن الصكوك الملزمة قانونا هي الهدف النهائي؛ ثالثا، بدأ يوضح الفوائد المحتملة للنهج السلوكي في مجال يمكن أن تخدم فيه القدرات أغراضا حميدة وتهديدية على حد سواء.

الغرض من الفريق العامل الثاني المفتوح باب العضوية هو البناء على الفريق العامل الأول بزيادة صقل مفهوم المعايير والقواعد والمبادئ المحددة للسلوكيات المسؤولة وتقديم توصيات بشأنها كإسهام في منع حدوث سباق تسلح في الفضاء الخارجي. وسنكون ممتنين لاستمرار دعم اللجنة الأولى لهذا الاقتراح.

لا يمكن معرفة الكيفية التي ستتطور بها البيئة الأمنية الدولية في السنوات المقبلة. ولكننا، نحن حكومات الأمم المتحدة وشعوبها، لدينا القدرة على التأثير عليها. وتجديد التزامنا بالميثاق والقانون الدولي، لا بالأقوال بل بالأفعال، تدفعنا المصالح العملية المتبادلة والمشتركة وليس المثالية فحسب، أن يكون بداية طيبة. ويمكن أن يكون مؤتمر القمة المعني بالمستقبل في العام المقبل وأي عمليات قد تنبثق عنها فرصة للالتقاء للنظر مجددا في التحديات التي نواجهها وتقييم نطاق الحلول الممكنة بعقل متفتح. ونحن مستعدون للاضطلاع بدورنا.

السيد شاترنوتش (سلوفاكيا) (*تكلم بالإنكليزية*): اسمحوا لي أن أبدأ بتهنئتكم، سيدي الرئيس، على انتخابكم لرئاسة اللجنة الأولى. ويمكنكم التعويل على دعم وفد بلدي.

تؤيد سلوفاكيا البيان الذي أُدلي به باسم الاتحاد الأوروبي (انظر A/C.1/78/PV.2)، وأود أن أضيف الملاحظات التالية بصفتي الوطنية.

تدين سلوفاكيا بشدة غزو الاتحاد الروسي لأوكرانيا الذي لا مسوغ له ومن دون سابق استفزاز، مما يشكل انتهاكا صارخا للقانون الدولي ولميثاق الأمم المتحدة ومبادئها. وما فتئ الاتحاد الروسي يستخدم خطابا نوويا خطيرا وتصعيديا منذ بدء غزوه وزاد الطين بلة بإعلانه نشر أسلحة نووية روسية على أراضي بيلاروس، وهي خطوة تدينها سلوفاكيا بشدة. ويساورنا القلق إزاء تعليق الاتحاد الروسي للمعاهدة المبرمة بين الولايات المتحدة الأمريكية والاتحاد الروسي بشأن التدابير الرامية إلى زيادة تخفيض الأسلحة الهجومية الاستراتيجية والحد منها (معاهدة ستارت الجديدة)، وندعوه إلى العودة إلى الامتثال الكامل والوفاء بجميع التزاماته بموجب المعاهدة. وما زلنا نشعر بقلق عميق إزاء الحالة في محطة زابوريجيا للطاقة النووية، التي لا تزال تحتلها القوات الروسية بصورة غير قانونية، وتعرضت للإخلال مرارا وتكرارا جميع الركائز السبع التي لا غنى عنها للسلامة والأمن النوويين للوكالة الدولية للطاقة الذرية. ونحث الاتحاد الروسي على الكف فورا عن استخدامه للقوة ضد أوكرانيا وسحب جميع قواته من كامل أراضي أوكرانيا.

إن السياق الأمني الدولي الحالي، بالاقتران مع استمرار تفكك هيكل تحديد الأسلحة ووقوع الاستقرار النووي تحت الضغط، يعرقل جهودنا الرامية إلى إحراز تقدم في مجال نزع السلاح النووي. ومع ذلك، تظل معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية حجر الزاوية في الهيكل العالمي لنزع السلاح النووي. ونعتقد أنه في دورة الاستعراض الجديدة هذه، ينبغي إيلاء أهمية أكبر للجهود الاستراتيجية وجهود الحد من المخاطر النووية ولتعزيز الشفافية والمساءلة من جانب الدول الحائزة للأسلحة النووية. كذلك فإن دخول معاهدة الحظر الشامل للتجارب النووية حيز النفاذ في أقرب وقت ممكن في غاية الأهمية لتحقيق نزع السلاح النووي. ونهيب بجميع الدول التي لم تنضم بعد إلى اتفاقية الحظر الشامل للتجارب النووية أن تقوم بذلك بدون مزيد من التأخير. ونؤيد البدء المبكر في المفاوضات بشأن إبرام معاهدة لوقف إنتاج المواد الانشطارية في مؤتمر نزع السلاح على أساس ولاية شانون.

إن استمرار جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية في تطوير برامجها النووية وبرامج القذائف التسيارية يمثل تهديدا خطيرا للسلام والأمن الدوليين. ويساورنا قلق عميق إزاء استمرارها في إطلاق القذائف من أنواع شتى وبأعداد غير مسبوقة. ويساورنا القلق أيضا إزاء التصعيد المستمر للبرنامج النووي لجمهورية إيران الإسلامية، الذي لا يتسق مع التزاماتها بموجب خطة العمل الشاملة المشتركة. ونهيب بإيران أن تعكس هذا المسار النووي بغية تمكين تنشيط خطة العمل، والمشاركة البناءة مع الوكالة الدولية للطاقة الذرية، وتنفيذ البيان المشترك الصادر في آذار/مارس 2023 وحل جميع المسائل المعلقة المتعلقة بالضمانات.

لا تزال سلوفاكيا نصيرا قويا لاتفاقية الأسلحة الكيميائية. لقد اختتمنا عضويتنا في المجلس التنفيذي لمنظمة حظر الأسلحة الكيميائية هذا العام وسنواصل دعم المنظمة ماليا وسياسيا على حد سواء. كذلك تؤكد سلوفاكيا مجددا دعمها القوي لاتفاقية الأسلحة البيولوجية والقاعدة العالمية الملزمة قانونا لمكافحة الأسلحة البيولوجية. وتعزيز الاتفاقية في مجالي العلم والتكنولوجيا أمر حاسم لإبقائها محدثة وقادرة على التصدي للتطورات العلمية والتكنولوجية ذات الصلة.

فيما يتعلق بمجال الفضاء الخارجي، من المهم للغاية الحفاظ على بيئة فضائية آمنة ومأمونة ومستدامة ومنع حدوث سباق تسلح في الفضاء الخارجي. ونأسف لأن العمل الموضوعي والمناقشات البناءة في الفريق العامل المفتوح العضوية المعني بالحد من التهديدات الفضائية من خلال معايير وقواعد ومبادئ السلوك المسؤول لم تأخذ شكل تقرير صادر بتوافق الآراء.

تؤيد سلوفاكيا إنشاء فضاء إلكتروني حر ومفتوح ومستقر وآمن تحترم فيه الحريات الأساسية وسيادة القانون. وفي هذا السياق، نرحب بعمل الفريق العامل المفتوح باب العضوية المعني بأمن تكنولوجيات المعلومات والاتصالات وأمن استخدامها للفترة 2021–2025. ونعتقد أن من المهم إجراء مزيد من الحوار بشأن برنامج عمل بشأن هذه المسألة. ومن شأن وضع برنامج عمل من هذا القبيل بوصفه منصة

دائمة تحت رعاية الأمم المتحدة أن يكون طريقا عمليا للمضي قدما. وتقدر سلوفاكيا أيضا المبادرات الدولية الرامية إلى التصدي لاستخدام الذكاء الاصطناعي في المجال العسكري، وتقر بأن هناك حاجة ملحة متزايدة في هذا الصدد. ونؤيد عمل فريق الخبراء الحكوميين المعني بمنظومات الأسلحة الفتاكة الذاتية التشغيل في إطار الاتفاقية المتعلقة بأسلحة تقليدية معينة، فضلا عما يسمى بالنهج ذي الشقين وتعزيز الولاية المقبلة لفريق الخبراء الحكوميين.

تؤيد سلوفاكيا بقوة اتفاقية أوتاوا بشأن حظر استعمال وتكديس وإنتاج ونقل الألغام المضادة للأفراد وتدمير تلك الألغام وحظرها العالمي للألغام المضادة للأفراد. ودعما للجهود في مجال الإجراءات المتعلقة بالألغام، لا تزال سلوفاكيا تقدم تبرعات مالية على أساس سنوي إلى دائرة الأمم المتحدة للإجراءات المتعلقة بالألغام منذ عام 2019. ونحن مصممون على استكشاف طرق أخرى بشأن كيفية الاستفادة من قدراتنا وخبراتنا في هذا المجال.

في الختام، لي وطيد الأمل في أن تضطلع اللجنة الأولى بدورها وأن تسهم في نزع السلاح والسلام والأمن من أجل المجتمع الدولي.

السيدة شاهين (الإمارات العربية المتحدة): سيدي الرئيس، أود بداية أن أهنئكم على توليكم رئاسة أعمال اللجنة الأولى، متمنين لكم كل التوفيق والنجاح. ونعرب عن تقديرنا لسلفكم المندوب الدائم لجمهورية سيريلانكا على إدارته الناجحة لأعمال الدورة السابقة.

تؤيد دولة الإمارات بياني المجموعة العربية وحركة بلدان عدم الانحياز (انظر A/C.1/78/PV.2).

تؤمن دولة الإمارات أن تكثيف العمل المتعدد الأطراف هو السبيل الأنجح لمعالجة كافة الجوانب المتعلقة بمسائل نزع السلاح والأمن الدولي، خاصة مع تفاقم الصراعات المسلحة وغيرها من التحديات التي تساهم في تقويض النظام العالمي لنزع السلاح وعدم الانتشار، الذي تراجعت التزامات الدول نحوه.

لهذا يجب أن نواصل التأكيد على ضرورة احترام الدول الأعضاء للاتفاقيات والصكوك الدولية المتعلقة بنزع السلاح وعدم الانتشار، وخاصة معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية، التي تُعتبر الركيزة الأساسية لمنظومة نزع السلاح النووي، الأمر الذي يستوجب أيضا اتخاذ خطوات ملموسة لتعزيز الطابع العالمي لهذه المعاهدة وتنفيذها. والتزاما منا بنظام عدم الانتشار، حرصت بلدي على إبرام اتفاقية ضمانات شاملة مع الوكالة الدولية للطاقة الذرية، ووقعَّت على البروتوكول الإضافي الذي يُعد آلية موثوقة لضمان استخدام المواد والمرافق النووية للأغراض السلمية حصرا. ونكرر دعوتنا إلى الدول التي يوجد تساؤلات حول طبيعة أنشطتها النووية، إلى تقديم التعاون اللازم والاستجابة بشكل عملي لاستفسارات الوكالة الدولية للطاقة الذرية. وكذلك اتخاذ الخطوات اللازمة لمعالجة الشواغل الدولية المتعلقة بأنشطتها النووية، واستعادة الثقة في الطبيعة السلمية لبرامجها.

لا نزال في هذا الصدد قلقين إزاء مواصلة إيران التوسع في تطوير البرنامج النووي بشكل يخالف التزاماتها الدولية. وكذلك تجاه ما ورد في تقارير الوكالة الدولية للطاقة الذرية من مسائل عالقة ترتبط بتطبيق نظام الضمانات في إيران. هذا إلى جانب استمرارها في تطوير القذائف التيسيارية، مما يقوض الأمن والاستقرار الإقليميين. وعليه، تضم دولة الإمارات صوتها إلى العديد من الدول التي تطالب إيران بالوفاء بالتزاماتها الدولية بموجب خطة العمل الشاملة المشتركة، واتفاقية الضمانات الخاصة بالوكالة الدولية، ومعاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية، مع ضرورة وقف أي أنشطة من شأنها تهديد نظام عدم الانتشار العالمي.

لا شك أن إحلال الاستقرار والأمن الدائمين في منطقة الشرق الأوسط يتطلب تكثيف العمل لجعلها خالية من الأسلحة الفتاكة، حيث نتطلع إلى المشاركة في الدورة الرابعة لمؤتمر إنشاء منطقة خالية من الأسلحة النووية وأسلحة الدمار الشامل في الشرق الأوسط، والمزمع عقده تحت رئاسة ليبية في تشرين الثاني/نوفمبر هذا العام، شاكرين جهود الجمهورية اللبنانية والدول الشقيقة الأخرى في رئاسة الدورات السابقة.

من جانب آخر، تدين دولة الإمارات استمرار جمهورية كوريا الديموقراطية الشعبية في تطوير كل من برامجها للصواريخ الباليستية وبرنامجها النووي المخالفين لقرارات مجلس الأمن. ونؤكد على ضرورة احترامها لالتزاماتها الدولية ذات الصلة، وتعاونها من أجل الحفاظ على السلام والأمن في شبه الجزيرة الكورية.

مع استمرار وجود الأسلحة النووية والتهديد المتزايد باستخدامها، وسعي بعض الدول لامتلاكها وتطويرها عبر برامج مشبوهة، نشدد على ضرورة دخول معاهدة الحظر الشامل للتجارب النووية حيز النفاذ. ونطالب الدول المدرجة في المرفق الثاني على وجه الخصوص باتخاذ خطوات عاجلة للتوقيع على الاتفاقية والتصديق عليها لتيسير دخولها حيز النفاذ.

في ظل تعرض البنية التحتية الحيوية، وتلك الخاصة بالمعلومات، لهجمات خطيرة ومتزايدة، تؤكد دولة الإمارات على أهمية مواجهة التهديدات الأمنية السيبرانية عبر توحيد الجهود والقدرات وتطوير تقنيات حديثة تعزز وتسهم في إنشاء مجتمع معلوماتي دولي آمن. وتدعم بلدي في هذا السياق الأطر التي تسعى لتنظيم أمن المعلومات والاتصالات السلكية واللاسلكية، ومنع الاستخدام الضار للفضاء السيبراني، والذي أصبح خطرا يهدد العالم أجمع.

في الختام، تؤكد دولة الإمارات على أهمية التوصل إلى توافق لإحراز تقدم في القضايا العالقة المتعلقة بنزع السلاح والأمن الدولي، واتباع نهج يعزز العمل المشترك تحت رعاية الأمم المتحدة، ويضمن المشاركة الفعالة والمتساوية للمرأة والشباب في هذه القضايا.

سنواصل دعم كافة الجهود الدولية الرامية إلى إقامة عالم خال من الأسلحة النووية وأسلحة الدمار الشامل الأخرى.

السيد موريكو (كوت ديفوار) (*تكلم بالفرنسية*): في البداية، اسمحوا لي أن أهنئكم بحرارة، سيدي الرئيس، على انتخابكم لرئاسة لجنتنا وأن أؤكد لكم دعم بلدي ومشاركته الكاملة في مناقشاتنا. وأود أيضا أن أشيد بسلفكم، السفير موهان بيريس، ممثل سري لانكا، على قيادته وإدارته الماهرة لأعمال الدورة السابقة.

تؤيد كوت ديفوار البيانين اللذين أدلى بهما ممثلا إندونيسيا، باسم حركة بلدان عدم الانحياز (انظر A/C.1/78/PV.2)، ونيجيريا، باسم مجموعة الدول الأفريقية (انظر A/C.1/78/PV.3)، وأود أن أضيف بعض الملاحظات بصفتي الوطنية.

بما أن اللجنة الأولى مكلفة بمسائل نزع السلاح والأمن الدولي، يرى وفد بلدي أن ولايتها تستند تحديدا إلى السبب الأساسي لوجود الأمم المتحدة، وهو بناء عالم يسوده السلام والاستقرار. وهذا يعني أن دورنا بالغ الأهمية، بالنظر إلى نطاق مسؤوليتنا، خاصة في عالم تستبد به التوترات الإقليمية والدولية، والتهديدات الأمنية المتزايدة. وهذه المهمة شاقة حقا في البيئة الراهنة، من حيث نطاقها وتعقدها على حد سواء. ومع ذلك، ليس من غير الواقعي أو غير القابل للتحقيق أن نلتزم بالقضية التي يرتكز عليها بقاء البشرية ومستقبل العالم – أمننا الجماعي. ونعتقد أن هذا النوع من الالتزام وحده الذي يمكن أن يوجد الزخم اللازم ويحقق النتائج التي نحتاجها لمواجهة التحديات الهائلة. يشكل نزع السلاح وعدم الانتشار النوويين جانبين رئيسيين لصون السلام والأمن الدوليين، وهما في مقدمة هذه التحديات.

يتحتم علينا أن نكفل مشاركتنا الكاملة في توطيد سلطة معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية وتطبيقها بالتقيد الصارم بالالتزامات التي بموجبها قطعناها على أنفسنا. ويجب علينا أيضا أن نعمل على إضفاء الطابع العالمي على معاهدة حظر الأسلحة النووية وزيادة نطاقها وفعاليتها. وينبغي للدول الحائزة للأسلحة النووية وجميع البلدان الأخرى التي لم تنضم بعد إلى المعاهدة أن تخطط للانضمام إليها. وإلى جانب ذلك، فإن دعم الجهود الإقليمية لنزع السلاح النووي من خلال إنشاء مناطق خالية من الأسلحة النووية ضرورة أخرى، لأن هذه المناطق، كتلك التي أنشئت في أفريقيا بموجب معاهدة بليندابا، قد تم الاعتراف بها بوصفها وسائل فعالة لتعزيز عدم الانتشار النووي. ومن الأمور الملحة أيضا تشجيع بدء نفاذ معاهدة الحظر الشامل للتجارب النووية، التي تهدف إلى وقف الانتشار الرأسي والأفقي على حد سواء. ولذلك، يكرر وفدي نداءه إلى الدول الثماني المدرجة في المرفق 2 للاعتراف بأهمية المسألة والتصديق على المعاهدة في أقرب وقت ممكن.

يشكل القضاء على خطر انتشار الأسلحة الكيميائية والبيولوجية أو استخدامها العرضي أو المتعمد تحديا آخر يجب أن نتغلب عليه من أجل الدفاع عن أمننا الجماعي.

في هذا الصدد، يجب أن تستند الجهود إلى تحسين فعالية الاتفاقيتين اللتين تنصان على تدميرهما وتحظران تحسينهما وإنتاجهما وتخزينهما، وهما اتفاقية حظر استحداث وإنتاج وتخزين الأسلحة البكتريولوجية (البيولوجية) والتكسينية وتدمير تلك الأسلحة لعام 1972 واتفاقية حظر استحداث وإنتاج وتخزين واستعمال الأسلحة الكيميائية وتدمير تلك الأسلحة لعام 1992. وكوت ديفوار طرف في هذين الصكين القانونيين وقد جعلت تنفيذهما أولوية. واعتمدت، في جملة أمور، تشريعات تنفيذية وطنية في عام 2007 لاتفاقية الأسلحة الكيميائية، ومؤخرا، في تشرين الأول/أكتوبر 2022، لاتفاقية الأسلحة البيولوجية والتكسينية.

كذلك يشكل تنظيم وإدارة الأسلحة التقليدية والذخائر تحديا أمنيا كبيرا لأفريقيا وجميع مناطق العالم حيث تؤجج هذه الأسلحة يوميا النزاعات والعنف المسلح والإرهاب والجريمة المنظمة عبر الوطنية، مما يعوق التقدم الاجتماعي والاقتصادي فضلا عن تحقيق أهداف التنمية المستدامة. ويمكن أن تكون زيادة وسائل تنفيذ برنامج العمل المتعلق بمنع الاتجار غير المشروع بالأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة من جميع جوانبه ومكافحته والقضاء عليه خطوة مفيدة، لا سيما عن طريق تعزيز القدرات التقنية للبلدان النامية، على النحو المتوخى في إطار منحة التدريب المتخصص للأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة.

إن تنظيم الاتجار بالأسلحة التقليدية من خلال تكثيف تنفيذ معاهدة تجارة الأسلحة أداة أخرى يمكننا استخدامها في التصدي لانتشاره. وفيما يتعلق بالذخيرة التقليدية، يرحب وفد بلدي بالاختتام الناجح لعمل الفريق العامل المفتوح العضوية المكلف بوضع مجموعة من الالتزامات السياسية باعتبارها إطارا عالميا جديدا يعالج الثغرات القائمة في إدارة الذخيرة طوال دورة حياتها. ويدعو إلى تنفيذ جميع التوصيات المهمة المقدمة من أجل تحسين الإدارة المأمونة والآمنة لهذه الذخيرة.

ومنع حدوث سباق تسلح في الفضاء الخارجي أولوية أخرى في صميم مداولاتنا. ومن الضروري اتخاذ إجراءات للدفاع عن الاستخدام السلمي للفضاء الخارجي وحظر نشر الأسلحة هناك، فضلا عن تحويل الفضاء إلى مسرح جديد للمواجهة العسكرية.

وإذ تلتزم كوت ديفوار التزاما راسخا بهذا المبدأ، فإنها تدعو إلى الاضطلاع بالمسؤولية المشتركة، لا سيما من جانب الدول ذات القدرات الكبيرة في مجال الفضاء الخارجي، عن الامتناع عن القيام بإجراءات غير مناسبة ومباشرة السلوك مسؤول في الفضاء الخارجي، وفقا لالتزاماتها بموجب القانون الدولي.

ويتطلب أمن الفضاء السيبراني أيضا اتخاذ إجراءات حازمة من جانبنا، إذ أن الجريمة السيبرانية وجميع أنواع الاستخدام غير المشروع للموارد الرقمية، من جانب الدول والجهات الفاعلة من غير الدول على حد سواء، لا سيما الجماعات الإرهابية، تهدد في واقع الأمر وبشكل خطير استقرار مجتمعاتنا والسلام العالمي. وكوت ديفوار، التي تؤيد التمتع بفضاء رقمي موثوق ومستقر وسلمي، ما فتئت تتابع عن كثب وبنشاط عمل الفريق العامل المفتوح العضوية المعني بأمن تكنولوجيات المعلومات والاتصالات وأمن استخدامها، وترحب بالتطور الإيجابي الذي شهدته مداولاته. ويشيد وفد بلدي على وجه الخصوص باعتماد تقرير منتصف المدة الثاني (انظر A/78/265) للفريق بتوافق الآراء في تموز/يوليه وبالتقدم الكبير المحرز في تشجيع وتعزيز إطار سلوك الدول المسؤول في الفضاء السيبراني.

وعلاوة على ذلك، يرى بلدي أنه بالنظر إلى الطابع المتغير باستمرار لهذه التحديات، فإن إنشاء آلية دائمة وشاملة وعملية المنحى أمر أساسي للاستجابة على النحو المناسب للتطورات السريعة في هذا المجال.

وترى كوت ديفوار أن مراكز الأمم المتحدة الإقليمية للسلام ونزع السلاح عنصر أساسي في عملنا الجماعي لحماية الاستقرار العالمي، وينبغي تكثيف مهمتها المتمثلة في تعزيز قدرة الدول. وعلاوة على ذلك، فإن كفالة حسن أداء آليات نزع السلاح لمهامها وتعزيز التنفيذ

الفعال لولاياتها هدف يجب أن نسعى جميعا إلى تحقيقه. ولذلك، نود أن نحث على وضع حد للمأزق الذي وصل إليه مؤتمر نزع السلاح بغية تمكينه من إنجاز مهمته الأساسية المتمثلة في إجراء مفاوضات متعمقة بشأن مسائل نزع السلاح ذات الأولوية بفعالية.

في الختام، تدعو كوت ديفوار اللجنة الأولى إلى اتخاذ الإجراءات الحاسمة اللازمة للوفاء بالتوقعات الرئيسية الحالية فيما يتعلق بتخفيف حدة التوترات الدولية وحماية الأمن العالمي.

السيد باري رودريغيس (دولة بوليفيا المتعددة القوميات) (*تكلم بالإسبانية*): اسمحوا لي في البداية أن أهنئكم، سيدي الرئيس، على انتخابكم، وكذلك أعضاء المكتب الذين يساعدونكم في توجيه أعمال اللجنة الأولى. ويمكنكم الاعتماد على دعم بوليفيا.

يؤيد وفد بلدي البيانين اللذين أدلى بهما وفد إندونيسيا باسم حركة بلدان عدم الانحياز (انظر A/C.1/78/PV.2) ووفد سانت فنسنت وجزر غرينادين باسم جماعة دول أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي (انظر A/C.1/78/PV.3)، ويود أن يدلي بالتعليقات التالية بصفتنا الوطنية فيما يتعلق ببعض المسائل التي ستتناولها اللجنة الأولى.

لقد أوجدت التوترات الجيوسياسية التي تواجه العالم حالة من عدم اليقين وعدم الاستقرار بين الشعوب، وتؤدي إلى استقطاب في الكوكب على أساس المصالح المهيمنة التي تؤثر على السلام والأمن الدوليين. ونلاحظ بقدر كبير من الذعر أن التنمية المستدامة وتغير المناخ والأولويات الأخرى تتلقى مبالغ ضئيلة جدا من التمويل. ومع ذلك، زادت الدول الكبرى إنفاقها العسكري إلى بلايين الدولارات، مما أضعف تعددية الأطراف وأدى إلى تآكل هيكل نزع السلاح الذي بني على مدى عقود داخل الأمم المتحدة.

بلدي، كما ورد في دستورنا، من أشد الداعين إلى السلام مع العدالة الاجتماعية. إننا ننتمي إلى منطقة ملتزمة بنزع السلاح وعدم انتشار الأسلحة النووية. ولهذا السبب نود أن نكرر التأكيد على أن القضاء التام على الأسلحة النووية أمر حتمي للسلام والأمن الدوليين.

ونرى أيضا أن معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية تظل إحدى الركائز الأساسية للسلام والأمن الدوليين، ولهذا السبب نود أن نؤكد مجددا التزامنا بالتنفيذ الكامل والفعال لجميع أحكام المعاهدة ومبادئها الأساسية لنزع السلاح وعدم الانتشار والاستخدام السلمي للطاقة النووية. وندعو الدول غير الأطراف، خاصة الدول الحائزة للأسلحة النووية، إلى الانضمام إليها، بغية تحقيق القضاء التام على هذا النوع من الأسلحة.

إن الحجة التي ساقتها بعض الدول بأن الأسلحة النووية يمكن أن تستخدم لتحسين الأمن وخدمة أغراض عسكرية مشروعة تتعارض بالتأكيد مع السلام والأمن الجماعيين للبشرية.

ونرفض أي نوع من التجارب النووية، في أي جزء من العالم، بغرض تطوير أو تحسين الأسلحة النووية الموجودة أو استحداث أسلحة جديدة، ونكرر التأكيد على الحاجة الملحة إلى دخول معاهدة الحظر الشامل للتجارب النووية حيز النفاذ. والتصديق عليها شهادة على التزامنا بنزع السلاح النووي.

كما ندعو الدول التي لم توقع وتصدق بعد على معاهدة حظر الأسلحة النووية إلى أن تقوم بذلك، لأن ذلك سيمكن من التنفيذ الكامل والفعال للمادة السادسة من معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية بغية تحقيق الهدف النهائي المتمثل في نزع السلاح النووي وتعزيزه، بما في ذلك عن طريق تعزيز نظام ضمانات الوكالة الدولية للطاقة الذرية.

نرى أن استخدام أسلحة ومواد الدمار الشامل مثل الأسلحة الكيميائية والبيولوجية يشكل تهديدا للبشرية وللكوكب، لأنها معرضة بشكل متزايد للوقوع في أيدي أطراف فاعلة وكيانات من غير الدول، لا سيما الجماعات الإرهابية. ولذلك، تؤكد بوليفيا من جديد التزامها باتفاقية الأسلحة البيولوجية وترفض استخدام هذه الأسلحة. ونرحب أيضا بجهود منظمة حظر الأسلحة الكيميائية في السعي إلى تحسين قدرة الدول الأطراف على استخدام المواد الكيميائية للأغراض السلمية والتصدي للتهديدات المتعلقة بالمواد الكيميائية السامة. ولهذا السبب من الأهمية بمكان كفالة إضفاء الطابع العالمي على اتفاقية الأسلحة

الكيميائية. وبالتالي، ينبغي لمنظمة حظر الأسلحة الكيميائية أن تسترشد بمبدأي الحياد وعدم التسييس.

فيما يتعلق بموضوع آخر ستتناوله اللجنة الأولى، نرحب باستنتاجات الفريق العامل المفتوح العضوية المكلف بوضع مجموعة من الالتزامات السياسية باعتبارها إطارا عالميا جديدا يعالج الثغرات القائمة في إدارة الذخيرة طوال دورة حياتها.

نسلم بأهمية مواصلة المناقشات على الصعد الدولية والإقليمية ودون الإقليمية من أجل تحسين الإدارة الآمنة والمستدامة للذخيرة التقليدية والتصدي للمخاطر المرتبطة بالأمن مثل تحويل وجهتها والاتجار غير المشروع بها وانفجاراتها العرضية.

من هذا المنطلق نؤيد التنفيذ الكامل والفعال لبرنامج العمل لمنع الاتجار غير المشروع بالأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة من جميع جوانبه ومكافحته والقضاء عليه والصك الدولي للتعقب، بغية التصدي للمشاكل المتعلقة بتحويل وجهة هذه الأنواع من الأسلحة والاتجار غير المشروع بها.

يرحب وفدي أيضا بعمل الفريق العامل المفتوح العضوية المعني بأمن تكنولوجيات المعلومات والاتصالات وأمن استخدامها، ويسلم بالحاجة إلى مواصلة العمل لاعتماد تدابير بناء الثقة وبناء القدرات ترمي إلى كفالة المشاركة الآمنة والفعالة لجميع الدول في الفضاء السيبراني.

فيما يتعلق بالفضاء الخارجي، فإن ازدياد وتيرة الأنشطة الفضائية والتقدم التكنولوجي وتأثير الأطراف الفاعلة الجديدة في السياق الجيوسياسي الحالي يمكن أن تفاقم التهديدات الحالية والمستقبلية لاستدامة الفضاء الخارجي. وفي رأينا ينبغي استخدام الفضاء الخارجي استخداما رشيدا ومنصفا، وينبغي أن يقتصر استكشافه حصرا على الأغراض السلمية الخالصة لمنفعة ومصلحة البشرية جمعاء، في ظروف تتسم بالمساواة وبغض النظر عن مستويات التنمية التكنولوجية أو العلمية أو الاقتصادية.

لهذا السبب نعرب عن الأمل في أن نتمكن من بدء العمل في أقرب وقت ممكن على إنشاء آلية دولية أو اتفاق ملزم قانونا للإشراف على الاستخدام السلمي المحض للفضاء الخارجي.

في الختام، نهيب بجميع الدول اتخاذ خطوات ملموسة على جناح السرعة من أجل الامتثال الكامل لالتزاماتها بموجب معاهدات والتزامات نزع السلاح لكونها الضمان الوحيد لصون السلام والأمن الدوليين مع احترام مبادئ القانون الدولي والقانون الإنساني الدولي.

يجب أن ندرك أننا لن نتمكن من ضمان الوفاء بمقاصد ومبادئ ميثاق الأمم المتحدة إلا بتوثيق التعاون والتضامن المتعدد الأطراف. وستشارك بوليفيا بطريقة بناءة لكفالة التوصل إلى الاتفاقات اللازمة واختتام مداولاتنا بنجاح في اللجنة الأولى.

السيد بيريس (سري لانكا) (*تكلم بالإنكليزية*): أود أن أهنئكم، يا سيادة الرئيس، وأن أهنئ المكتب على انتخابكم لرئاسة هذه اللجنة الأولى المهمة. ونؤكد لكم دعمنا الكامل في توجيه مداولاتنا إلى نتيجة مثمرة، ولدينا كل الثقة في كفاءتكم للتوجه بهذه المناقشة إلى نهايتها المنطقية، حيث سنخرج من هنا ببعض النتائج.

تؤيد سري لانكا البيان الذي أُدلي به باسم حركة بلدان عدم الانحياز (انظر A/C.1/78/PV.2) وتود أن تدلي بالملاحظات التالية بالصفة الوطنية.

يقال إن احتمال قيام الأمم المتحدة بعمل أمني لا يتقيد بالقانون الدولي هو الفكرة العامة التي يدور حولها الميثاق. ويدرك الأعضاء أن تحقيق السلام والأمن هو علة وجود الأمم المتحدة في نظر دولها الأعضاء. ولذلك، يجب أن نسعى إلى النظر في العناصر القادرة على رسم برنامج عمل شامل باتباع نهج محدد السياق، ولذلك، يجب أن ندعم مبادرات كهذه بغية تحقيق توازن لإدراج مجموعة كاملة من الآراء وتحقيق المرونة والنتائج الملموسة. ولا أعتقد أن لدينا خيارا حيال ذلك إذا أردنا أن نجعل من هذا البرنامج إ غاية ذات معنى.

لا يخفى على أحد أن الوتيرة نحو بلوغ الأهداف المتوخاة كانت بطيئة في اللجنة الأولى. وفي هذا السياق، أرى لزاما علينا أن نبذل قصارى جهدنا في هذه الاجتماعات لتقديم مجموعة من التوصيات الموضوعية لتحقيق السلام والأمن العالميين. وسيكون هذا ندائي إلى جميع أصدقائي الموجودين هنا.

إننا نجتمع في وقت تستبد فيه المخاطر والتصدعات هيكل الأمن الدولي، كما وصفه أحدهم. واشتدت المنافسات بين القوى العظمى وتصاعدت إلى إثارة الفوضى في جميع الأنشطة البشرية تقريبا، سواء في البر أو الجو أو البحر أو الفضاء السيبراني، والآن في الفضاء الخارجي. اتخذ تواتر وكثافة الخطاب النووي أبعادا تنذر بالخطر، وكذلك التحركات الرامية إلى تسليح جميع المجالات، بما في ذلك الفضاء السيبراني والفضاء الخارجي.

تبنى الكثيرون منا على مر السنين حلولا تقوم على تعددية الأطراف لنزع السلاح وعدم الانتشار في سعيهم إلى إقامة عالم يسوده السلام واضطروا إلى تحمل العواقب الاقتصادية وغيرها من الآثار السلبية الناجمة عن النزاع المباشر وما نجم عنه من توجيه اتهامات مضادة أثرَّت على أسمى القيم الإنسانية على الصعيد العالمي والتي – ويؤسفني أن أقول ذلك – تضطلع بها حتى الآن الدول الأعضاء التي تتحمل أكبر قدر من المسؤولية في هذه المسائل. لقد تحطمت آمالنا. لذلك، ليس من الصعب أن نفهم أنه في تلك البيئة الأمنية الدولية المتدهورة عُقد مؤتمران استعراضيان للأطراف في معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية من دون إصدار وثيقة ختامية.

لا يعكس ذلك سوى التحديات والانقسامات بين الدول الأعضاء في معالجة المسائل الحاسمة المتعلقة بعدم الانتشار النووي ونزع السلاح النووي. ومع ذلك، ورغم التفاوتات، يجب علينا أن ننظر إلى هذه المناقشات بوصفها فرصا لتقييم التقدم المحرز، وتحديد مجالات الاهتمام، ووضع استراتيجيات لتعزيز تنفيذ المعاهدة. ويجب أن نبذل كل جهد ممكن لسد الفجوات بين مختلف المنظورات وألا نبني سوى الثقة بين الدول الأعضاء.

من وجهة نظر وفدي المتروية أن عدم القدرة على التوصل إلى نتيجة في المؤتمرات السابقة ينبغي أن يكون حافزا على تجديد الالتزام وبذل المزيد من الجهود المتضافرة لتحقيق أهداف هذه المؤتمرات. بعبارة أخرى، يجب أن تكون إخفاقاتنا سبب نجاحنا. وما من دولة عضو أكبر من أن تنزع سلاحها بمفردها، ولا توجد دولة أصغر من أن تسهم في ذلك. وفي العام الماضي، قطعنا وعدنا مؤداه أن الوقت قد حان للوقوف في وجه من يحوزون أسلحة الدمار الشامل، وأعلنا أننا لا نستطيع الانتظار أكثر من ذلك. فلنتمسك بموقفنا بثبات.

في هذا السياق، يؤكد وفد بلدي مجددا أهمية مبادئ نزع السلاح المتعددة الأطراف ذاتها التي شيدت منارة أمل للبشرية لإنقاذنا من الإبادة العالمية. وشكلت معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية ومعاهدة الحظر الشامل للتجارب النووية ومعاهدة حظر الأسلحة النووية على مر السنين، كما رأينا، أساسا متينا لنظام المعاهدات الدولية الذي يسعى إلى تخليص العالم من الأسلحة النووية. ويسرني أن أقول إن سري لانكا صادقت في تموز/يوليه على معاهدة الحظر الشامل للتجارب النووية، وانضمت إلى معاهدة حظر الأسلحة النووية خلال الأسبوع الرفيع المستوى الذي اختتم مؤخرا.

رغم إنجازات معاهدة الحظر الشامل للتجارب النووية والتطوير التدريجي لنظامها للتحقق، ما زلنا نشعر بقلق عميق إزاء التأخير الذي طال أمده لدخولها حيز النفاذ. ومما لا شك فيه أن التأخير في التصديق يمكن أن يعزى إلى أسباب متعددة. ويجب أن نقدر أن هذا التأخير يمكن أن يعوق التقدم في تحقيق نزع السلاح النووي وعدم الانتشار وتعزيز الاستخدامات السلمية للطاقة النووية.

يجب على الدول الأعضاء أن تعترف بأهمية المعاهدات النووية والدور الذي تؤديه في تعزيز الأمن العالمي. ويجب أن نكثف الجهود الدبلوماسية وأن نشجع التصديق على تلك المعاهدات. ومن المهم بنفس القدر أن نشارك الدول التي لم تصادق بعد سعيا منا لتفهم تحفظاتها والمساعدة في إيجاد أرضية مشتركة ومعالجة أي مسائل معلقة.

هل ينبغي لنا أن نفكر في بداية جديدة حساسة للقضايا الجيوسياسية الحالية وأن نكون منفتحين على قدر أكبر من المواءمة والمرونة، بهدف تحقيق هدفنا النهائي؟

إن سري لانكا، تماشيا مع التزامها الطويل الأمد بعدم الانتشار النووي ونزع السلاح النووي، سرها الانضمام إلى معاهدة حظر الأسلحة النووية، ونحث جميع الدول على الالتزام بعالم خال من الأسلحة النووية.

اسمحوا لي أن أنتقل بإيجاز إلى مسألة الفضاء السيبراني. لقد أصبح المجال السيبراني اليوم مكونا حيويا في مساعينا لإقامة عالم أكثر أمانا وأمنا فضلا عن تحقيق الازدهار المتبادل، نظرا إلى الأهمية المتزايدة للتجارة الإلكترونية والوظائف اليومية في المجال الرقمي. ويجب النظر بسرعة في الترتيبات الفضفاضة في الإشراف التنظيمي على الفضاء السيبراني.

رغم كل هذه الجهود، لا تزال التهديدات السيبرانية مصدر قلق ليس لسري لانكا فحسب، بل لجميع الدول الأعضاء.

ترحب سري لانكا أيضا باعتماد الوثائق الختامية بتوافق الآراء من جانب الفريق العامل المفتوح العضوية المعني بالتطورات في ميدان المعلومات والاتصالات السلكية واللاسلكية في سياق الأمن الدولي.

إن عقد الدورة الموضوعية لهيئة نزع السلاح التابعة للأمم المتحدة في نيسان/أبريل كان عملا آخر رحبنا به. ويجدر بي أن أذكر هنا أن استخدام الأسلحة التقليدية وعدد النزاعات في جميع أنحاء العالم في الوقت الحاضر بلغا أعلى مستوياتهما، الأمر يبعث على القلق الشديد.

سأترككم، سيدي الرئيس، وأصدقائي مع إشارة سريعة لروسو، المفكر الاجتماعي والفيلسوف الذي آمن بالخير الفطري للإنسان وكماله.

الرئيس (*تكلم بالإنكليزية*): أعرب عن خالص امتناني لممثل سري لانكا على وقته وعلى النصيحة التي أسداها لي بصفتي رئيسا.

السيدة غونساليس (أوروغواي) (*تكلمت بالإسبانية*): أود أولا أن أردد تهاني جميع الوفود التي هنأتكم، سيدي الرئيس، هذا الصباح على انتخابكم، ويمكنني أن أؤكد لكم أن بإمكانكم التعويل على دعم وفد بلدنا للاضطلاع بمهمتكم بنجاح.

تماشيا مع أولويات سياستنا الوطنية، كما تتجسد في سياستنا الخارجية وفي التزام أوروغواي الدولي تجاه الأمم المتحدة بشأن خطة السلام والأمن الدوليين، التي يشمل عمل اللجنة الأولى، يشرف وفد بلدي أن يكون عضوا في مكتب هذه الدورة، ونحن ممتنون للدعم الذي تقدمه المنطقة في هذا الصدد. وأهنئ زميلي السيد ماتياس يوستاسيو على تعيينه في المكتب.

فيما يتعلق بنزع السلاح وعدم الانتشار، فإن أوروغواي، بوصفها دولة غير حائزة للأسلحة النووية، تتمسك بالتزامها بتعزيز نظامها من خلال دعم تعددية الأطراف في جهودها الرامية إلى تعزيز نزع السلاح العالمي والكامل، مع التقيد الصارم بالنظام الدولي الذي أنشئ لهذه الأغراض.

توجد حاليا أكثر من 50 نقطة نزاع ساخنة في جميع أنحاء العالم، والتهديد النووي حاضر أكثر من أي وقت مضى. ولهذا السبب وفي هذا السياق، لا بد من تكثيف الجهود لتحقيق السلام والأمن الدوليين. وفي هذا الصدد، تلتزم أوروغواي بالقانون الدولي وتعددية الأطراف بوصفهما السبيل الوحيد لحل النزاعات، وندعو إلى حظر استخدام القوة كوسيلة للتخويف أو الإكراه بين الدول.

يكرر وفدي مرة أخرى أهمية دخول معاهدة الحظر الشامل للتجارب النووية حيز النفاذ، ونحث الدول المدرجة في المرفق 2 على التصديق على المعاهدة لكفالة دخولها حيز النفاذ فيما بعد. ونحث جميع الدول الأعضاء في المجتمع الدولي على الإبقاء على وقفها الاختياري للتجارب النووية أو الأجهزة المتفجرة الأخرى من هذا النوع.

تحبذ أوروغواي التزاما أكبر من جانب الدول الحائزة للأسلحة النووية لكفالة رقابة دولية صارمة وفعَّالة على احتمال استخدام هذه الأسلحة أو التهديد باستخدامها، فضلا عن المطالبة بنزع سلاحها في وقت مبكر.

في هذا الصدد، يسلم وفدي بالقيمة الخاصة لعمل اللجنة الأولى، ونأمل أن تكلل الجهود المبذولة في هذه الدورة بالنجاح، لأنه، كما ذكر سابقا، ما زال أمامنا الكثير من العمل، خاصة إذا أخذنا في الاعتبار نتائج المؤتمرات السابقة.

أود أيضا أن أذكر آفة تسبب مشكلة رئيسية في منطقة أمريكا اللاتينية، وتنطوي على أهمية خاصة لمنطقتي وبلدي، ألا وهي استخدام

الأسلحة التقليدية وانتشارها إلى مناطق النزاع ومنها، لا سيما الاتجار بها من جانب أطراف النزاع، مما يؤدي مباشرة إلى معاناة المدنيين وموتهم. وكما ذكر آنفا، كان لتحويل هذه الأسلحة عواقب وخيمة على بلدي، لذلك نؤكد مجددا التزامنا بمعاهدة الاتجار بالأسلحة، التي تشغل أوروغواي حاليا منصب نائب رئيسها، إلى جانب أستراليا وجنوب أفريقيا ولاتفيا.

نقدر عمل الفريق العامل المفتوح العضوية لوضع مجموعة من الالتزامات السياسية باعتبارها إطارا عالميا جديدا يعالج الثغرات القائمة حاليا في إدارة الذخائر طوال دورة حياتها ونؤيد بقوة تقريره المرحلي السنوي. وتؤيد أوروغواي وضع إطار معياري مقبول عالميا بشأن إدارة الذخائر طوال دورة حياتها، من نقطة إنتاجها إلى إزالتها أو استخدامها. ويتعين علينا الحفاظ على نهج شامل يراعي حاجة بلدان الجنوب العالمي إلى المساعدة والتعاون، وبناء القدرات، ونقل التكنولوجيا والمعرفة، كما ذكرنا في ذلك الفريق العامل. وسنتناول ذلك بمزيد من التفصيل عند النظر في هذه المسائل خلال المناقشة المواضيعية.

أصبح من الملح أكثر من أي وقت مضى بذل الجهود اللازمة لضمان السلام والأمن في مجال تكنولوجيا المعلومات والاتصالات. وتمثل أنشطة تكنولوجيا المعلومات والاتصالات الخبيثة مشكلة حقيقية ومتنامية تتطلب تعاونا متزايدا بين الدول وبين القطاعين العام والخاص لحماية سلامة نظمنا الوطنية للأمن السيبراني وتشغيلها وإتاحتها. وللتصدي لهذه التهديدات الحقيقية والمحتملة، من الحيوي أن نواصل وضع تدابير المساعدة المتبادلة، مع مراعاة القدرات المختلفة لكل بلد على مواجهة هذه التحديات.

في هذا الصدد، وكما ذكرنا مرارا، نحتاج على الصعيدين الوطني والإقليمي إلى تعزيز التعاون بجميع أشكاله، بالإضافة إلى تبادل الممارسات الجيدة والمعلومات، التي تعتبر حيوية لعمل الفريق العامل المفتوح العضوية المعني بالتطورات في ميدان المعلومات والاتصالات السلكية واللاسلكية في سياق الأمن الدولي 2021-2025.

تكرر أوروغواي مرة أخرى التزامها بالمعايير الدولية المستمدة من فريق الخبراء الحكوميين فضلا عن جميع الوثائق والمعايير المنبثقة عن جهود الفريق العامل، وبطبيعة الحال، تشدد أيضا على أن القانون الدولي ينطبق على الفضاء السيبراني. ونتفهم أيضا الحاجة إلى وضع صك عالمي يشمل جميع أعضاء المنظمة وندعو إلى ذلك.

نأسف لأن هيئة نزع السلاح لم تتمكن بعد ثلاثة أسابيع من المناقشات المكثفة من التوصل إلى توافق في الآراء في فريقها العامل المعني بالأسلحة النووية. ومع ذلك، نقدر التقدم الذي أحرزه الفريق العامل الذي يشمل الفضاء الخارجي الذي، كما ذكرت وفود مختلفة، يعتبر مسألة مهمة جدا يجب النظر فيها ونحتاج إلى إحراز تقدم بشأنها فيما يتعلق بالأنظمة الدولية المتعلقة بالاستخدام السلمي للفضاء الخارجي. أود أن أؤكد مجددا اقتناعنا بأن الفضاء الخارجي ينبغي أن يكون خاليا من نشر الأسلحة وأن للبلدان أيضا قدرات مختلفة، ونكرر مرة أخرى أن التعاون الدولي مهم جدا لبلدان مثل بلدي وبلدان منطقتي الإقليمية.

أخيرا، ولكن بنفس القدر من الأهمية، نشدد على أهمية المساواة بين الجنسين في جميع الجوانب المتعلقة بنزع السلاح. وفي هذا الصدد، نؤيد أي مبادرة تعزز هذا الهدف في إطار خطة التنمية المستدامة لعام 2030 فضلا عن الخطة المتعلقة بالمرأة والسلام والأمن.

كما قلت من قبل، سنتناول في الاجتماعات المقبلة موقف بلدي نحو مسائل معينة.

السيدة زكرياس (البرتغال) (*تكلمت بالإنكليزية*): أود أن أهنئكم، سيدي الرئيس، وأعضاء المكتب على تعيينكم. بوسعكم التعويل على دعم البرتغال وتعاونها الكاملين معكم طوال هذه الدورة.

تؤيد البرتغال تأييدا تاما البيان الذي أدلى به ممثل الاتحاد الأوروبي (انظر A/C.1/78/PV.2). وأود أن أدلي بالملاحظات التالية بصفتي الوطنية:

إن هيكل نزع السلاح وعدم الانتشار النوويين آخذ في التآكل. إن ظلال الأسلحة النووية تتحدى القانون الدولي ومعايير وقواعد ومبادئ النظام الدولي القائم على السلوك المسؤول والتعاون المتعدد الأطراف المؤسس على ميثاق الأمم المتحدة.

إن الخطاب الروسي بشأن العدوان العسكري، غير المستفز وغير المسوغ وغير القانوني، على أوكرانيا عرّض مبادئ الأمن الجماعي للخطر. لذلك سنواصل تقديم الدعم السياسي والدبلوماسي والعسكري والإنساني إلى أوكرانيا، والوقوف إلى جانبها مهما طال الأمر. وبدون حق أوكرانيا في الدفاع عن النفس، لا يمكن أن يكون هناك سلام وأمن مستدامان في أوروبا.

كانت روسيا مرة أخرى المعارض الرئيسي لتوافق الآراء بشأن الوثيقة الختامية للجنة التحضيرية الأولى لمؤتمر الأطراف في معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية لاستعراض المعاهدة عام 2026. بيد أننا نسلط الضوء على اعتماد وثيقة الرئيس والمناقشات البناءة التي أدت إلى إنشاء اللجنة التحضيرية للعام المقبل. ونحث كل دولة لم تنضم بعد إلى معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية على التقيد بها.

من الضروري أن تدخل معاهدة الحظر الشامل للتجارب النووية حيز النفاذ لتعزيز نظام معاهدة عدم الانتشار،. نهنئ آخر الدول الأطراف التي صادقت على المعاهدة، ولا سيما زملاؤنا الأعضاء في جماعة البلدان الناطقة بالبرتغالية، وهي غينيا الاستوائية وسان تومي وبرينسيبي. ونهيب بجميع الدول التي لم توقع أو تصادق بعد على هذا الصك أن تفعل ذلك، لأنه سيعزز الأمن والاستقرار الدوليين.

في هذا الإطار، نشيد بالبدء الفوري بالمفاوضات بشأن معاهدة لوقف إنتاج المواد الانشطارية في مؤتمر نزع السلاح. وينبغي توسيع هذا المحفل لكفالة قدر أكبر من التمثيل.

اسمحوا لي أن أدلي بأربع نقاط إضافية.

أولا، فيما يتعلق بروسيا، نشعر بقلق عميق إزاء إعلان روسيا نشر أسلحة نووية في بيلاروس، في ضوء معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية ومذكرة بودابست.

ثانيا، فيما يتعلق بجمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية، ندين بشدة ما قامت به من تجارب نووية وإطلاقها للقذائف التسيارية. ونحث كوريا الشمالية على وقف أنشطتها غير القانونية والتقيد بالتزاماتها الدولية، إلى جانب إعادة الدخول في حوار موثوق وهادف مع المجتمع الدولي من أجل إخلاء شبه الجزيرة الكورية من الأسلحة النووية بشكل كامل ويمكن التحقق منه ولا رجعة فيه. ويعتمد استقرار منطقة المحيطين الهندي والهادئ على امتثال بيونغ يانغ للقانون الدولي.

ثالثا، فيما يتعلق بإيران، نشجع على استئناف المفاوضات الدبلوماسية بغية تنفيذ خطة العمل الشاملة المشتركة، التي تظل أفضل خيار متاح لكفالة إدارة برنامج نووي سلمي. ومن المهم للغاية أن تفي طهران بالتزاماتها تجاه الوكالة الدولية للطاقة الذرية إزاء جميع القضايا العالقة.

لن يوفر يوم انتقال فعال تأثيرا أكبر على المعضلات الأمنية فحسب، بل سيعزز أيضا بناء الثقة الإقليمية، التي قد تتطور إلى منطقة خالية من الأسلحة النووية وغيرها من أسلحة الدمار الشامل في الشرق الأوسط.

رابعا، من المهم التشديد على اعتماد وثيقة ختامية بتوافق الآراء في المؤتمر التاسع للدول الأطراف في اتفاقية حظر استحداث وإنتاج وتخزين الأسلحة البكتريولوجية (البيولوجية) والتكسينية وتدمير تلك الأسلحة لاستعراض المعاهدة. ومما يؤسف له أن النتيجة كانت مختلفة في المؤتمر الخامس للأطراف في اتفاقية الأسلحة الكيميائية لاستعراض الاتفاقية، حيث عرقلت روسيا وسوريا التوصل إلى توافق في الآراء بشأن وثيقة ختامية.

تحقيقا لهذه الغاية، نؤيد تأييدا تاما آلية الأمين العام للتحقيق في الاستخدام المزعوم للأسلحة الكيميائية أو البيولوجية أو التكسينية نظرا لطابعها الموضوعي، الذي يسمح للدول بطلب إجراء تحقيقات فورية ردا على الانتهاكات المحتملة.

فيما يتعلق بالتقنيات الجديدة، فإن التقنيات الناشئة والتخريبية تطمس الحدود عندما يتعلق الأمر بالتحديات التي نواجهها. يتعين علينا معالجة منظومات الأسلحة التي لا يمكن الحد من آثارها على النحو الذي يقتضيه القانون الدولي والقانون الإنساني الدولي. وفي المجمل، ننظر إلى هذا النقاش بوصفه نهجا سياسيا يركز على الإنسان إزاء التكنولوجيا الجديدة، بما في ذلك الذكاء الاصطناعي، حيث يجب تطوير قواعد ومبادئ السلوك المسؤول.

إن التطورات المتعلقة بالمركبات الجوية المسيرة – المعروفة عموما باسم الطائرات المسيرة – لم تكن تقليديا موضوع مداولات متعددة الأطراف في هيئات نزع السلاح. ومع ذلك، وبما أن انتشار الطائرات المسلحة المسيرة أصبح جديرا بالملاحظة وأصبح اقتناؤها أكثر انتشارا، فهناك مبرر مقنع لإجراء تبادل للآراء متعدد الأطراف بشأن التحديات المحتملة للسلام والأمن المرتبطة بها. والبرتغال على استعداد لتيسير هذا التبادل للآراء في المستقبل القريب.

إن منع سباق التسلح في الفضاء الخارجي مهم للغاية لكي يسود التوازن والاستقرار الاستراتيجيان. ونود أن نشدد على اعتماد التقرير المرحلي السنوي الثاني للفريق العامل المفتوح العضوية المعني بأمن تكنولوجيا المعلومات والاتصالات وأمن استخدامها، بتوافق الآراء، نظرا لعدم وجود صك دولي ينظم استخدام الفضاء السيبراني. ونرحب باعتماد تقرير فريق الخبراء الحكوميين المعني بمنظومات الأسلحة الفتاكة الذاتية التشغيل، رغم صعوبة التوصل إلى توافق في الآراء.

إن نزع السلاح وعدم الانتشار وتحديد الأسلحة عناصر أساسية في منع نشوب النزاعات، وإقامة سلام دائم، وتعزيز التنمية في الأجل الطويل. وينبغي تحقيق تشكيل مجتمعات سلمية وشاملة بمشاركة المرأة مشاركة كاملة وفعالة في جميع عمليات صنع القرار. ومن شأن هذه المدخلات، مقترنة بالتعليم، أن تؤدي إلى تمكين الشباب والأطفال.

نعكف على تقييم الموجز السياساتي للأمين العام بشأن الخطة الجديدة للسلام ونتطلع إلى تلقي التقرير النهائي ومتابعة توصياته.

البرتغال مناصر قوي لتعددية الأطراف الفعالة، وتأمين مبادئ ميثاق الأمم المتحدة. ونتشاطر التوقعات الكبيرة للعديد من الدول الأعضاء من مؤتمر القمة المعني بالمستقبل، الذي سيكون حدثا بارزا على الطريق المؤدي إلى تحقيق ذلك الهدف. ونحن ملتزمون التزاما عميقا بتعزيز دور اللجنة الأولى في إعادة بناء الثقة بين الدول الأعضاء ورسم مسار لتحقيق تقدم هادف في جدول أعمال نزع السلاح.

السيد فلوريس (هندوراس) (*تكلم بالإسبانية*): يود وفد بلدي أن يهنئكم، سيدي الرئيس، وأعضاء المكتب الآخرين على انتخابكم لقيادة أعمال اللجنة الأولى في هذه الدورة الثامنة والسبعين.

يؤيد وفد بلدي البيانات التي أدلى بها ممثل السلفادور باسم منظومة التكامل بين دول أمريكا الوسطى (انظر A/C.1/78/PV.2)؛ وممثل سانت فنسنت وجزر غرينادين باسم جماعة دول أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي (انظر A/C.1/78/PV.3)؛ وممثل إندونيسيا باسم حركة بلدان عدم الانحياز (انظر A/C.1/78/PV.2).

يود وفدي أولا أن يؤكد مجددا التزامه بمواصلة عمل الأمم المتحدة بشأن نزع السلاح العام الكامل وعدم الانتشار وتنفيذ الاتفاقات الدولية المتعلقة بنزع السلاح وتحديد الأسلحة، بما في ذلك الأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة وذخائرها، من أجل صون السلام والأمن الجماعيين لما فيه خير البشرية جمعاء.

بوصفنا عضوا مؤسسا للأمم المتحدة، نلتزم بالدفاع عن القانون الدولي وتعزيز الامتثال له، لا سيما القانون الإنساني الدولي، والحفاظ على المسؤولية الإنسانية والمساءلة عن استخدام القوة. وفيما يتعلق بهذه النقطة، وبالنظر إلى التقدم المتسارع للتكنولوجيا للأغراض العسكرية، بما في ذلك الذكاء الاصطناعي، من المهم لبلدي أن يشدد على أن المسؤولية عن استخدام القوة تقع على عاتق البشر، ومن ثم ينبغي أن يظلوا مسؤولين عن اتخاذ القرارات بشأن استخدام القوة بوصفهم معنيين بالحفاظ على القانون.

نود أن نكرر الشواغل التي أُعرب عنها بشأن زيادة الإنفاق العسكري وندعو إلى استخدام هذه النفقات من أجل الرفاه العام في مجالات اجتماعية ملحة مثل تنفيذ خطة التنمية المستدامة لعام 2030، التي تنطوي على آفاق قاتمة من حيث تحقيق أهدافها بسبب نقص التمويل.

ما فتئت هندوراس تؤكد مجددا ومرارا التزامها بنزع السلاح وتقيدها بالصكوك الدولية المنبثقة عن الأمم المتحدة وكذلك عن الهيئات الإقليمية وهيئات نصف الكرة الغربي في مجال نزع السلاح وتدابير بناء الثقة وتحديد الأسلحة.

إن احتمال استخدام الأسلحة النووية أو التهديد باستخدامها أمر غير مقبول من الناحية القانونية وبغيض أخلاقيا، كما أكدت

السيدة ناكاميتسو في بداية هذه الدورة أمام اللجنة الأولى (انظر A/C.1/78/PV.2). والسبيل الوحيد لوضع حد للتهديد الذي تشكله الأسلحة النووية هو القضاء التام عليها. وتدين هندوراس التجارب النووية والتحديث والتطوير التكنولوجي لأنواع جديدة من الأسلحة ونظم إيصالها، وتؤيد القضاء على أسلحة الدمار الشامل من خلال المفاوضات المتعددة الأطراف، على أساس مبادئ التحقق وعدم الارتداد والشفافية، بينما نؤكد في الوقت نفسه بشكل قاطع أن القانون الإنساني الدولي ينطبق في سياق جميع المداولات بشأن نزع السلاح العام والكامل.

يؤيد بلدي، بوصفه دولة طرفا في معاهدة تلاتيلولكو، المبادرات الرامية إلى إنشاء مناطق أخرى خالية من الأسلحة النووية.

لذلك، فإن بلدي، إسهاما منه في السلام والأمن الدوليين، يكرر دعوته لجميع بلدان العالم إلى الالتزام باستخدام الطاقة النووية للأغراض السلمية حصرا والتعاون العلمي بطريقة مسؤولة.

نتشاطر أيضا الدعوة إلى إحراز تقدم بشأن تدابير محددة لتفادي وقوع كارثة محتملة بسبب استخدام الأسلحة النووية أو التلاعب بها. ونرحب بعقد المؤتمر الثاني للأطراف في معاهدة حظر الأسلحة النووية لاستعراض المعاهدة في الشهر المقبل، ونحن متيقنون من أن التكامل بين هذه المعاهدة ومعاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية ملموس ويسهم في تعزيز تحقيق هدف الإزالة الكاملة للأسلحة النووية، بغية تحقيق عالم خال من هذه الأسلحة.

نتقيد أيضا بمبدأ عدم قابلية الأمن الدولي للتجزئة، حيث تقع على عاتق جميع الدول مسؤولية الإسهام في توطيد نظام دولي قائم على التعاون وتنظمه القواعد، بغض النظر عن حجم الدولة أو قوتها.

تؤيد هندوراس استخدام الفضاء الخارجي للأغراض السلمية حصرا، وتؤيد تعزيز المعايير الدولية المنطبقة على الدول في مجال تكنولوجيا المعلومات والاتصالات في سياق الأمن الدولي، وتشجيع الإجراءات والاستراتيجيات الرامية إلى تعزيز أمن الفضاء السيبراني واستخدام الفضاء السيبراني المأمون والمستقر والمتاح والسلمي الذي تنظمه قواعد ملزمة قانونا.

يشدد وفد بلدي على الحاجة إلى سياسة حقيقية وأخلاقية وشفافة فيما يتعلق بآليات نزع السلاح المتعددة الأطراف، ويود أن يوجه نداء لإجراء مفاوضات مسؤولة بحسن نية بشأن أكثر التدابير فعالية للبدء في وضع حد لسباق التسلح.

لا يزال يجري تداول مئات الأسلحة غير المشروعة وتؤدي دورا رئيسيا في تفاقم وإطالة أمد النزاعات والعنف المسلح والجريمة والهجرة. وفي هذه الحالة، تظل المراقبة الفعالة للأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة، بما في ذلك الذخيرة، ملحة كما كانت دائما.

نحن في هندوراس ضحايا للتصنيع والاتجار غير المشروعين بالأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة وذخائرها، التي ترتبط ارتباطا وثيقا بتحديات التنمية المستدامة والمساواة بين الجنسين ولها تأثير على حياة الرجال والنساء والأطفال. وفي بلدي هذه الحالة ليست شيئا عابرا بل إنها واقع نعيشه يوميا. ولهذا السبب ننشد التعاون الدولي في تحقيق أهداف برنامج العمل المتعلق بمنع الاتجار غير المشروع بالأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة من جميع جوانبه ومكافحته والقضاء عليه والصك الدولي للتعقب من خلال تعزيز تنفيذ ضوابط أكثر فعالية للحد من تحويل هذه الأسلحة إلى أطراف من غير الدول أو إلى مستخدمين غير مأذون لهم والقضاء عليها.

يود بلدي كذلك أن يرى جدول أعمال قابل للتحقيق للحد من المعاناة الإنسانية الناجمة عن الاتجار غير المشروع بالأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة والذخائر ذات الصلة من جميع جوانبه، وتعزيز احترام حياة البشر وكرامتهم عن طريق تعزيز ثقافة السلام بدعم من الأمم المتحدة وفي الإطار الأوسع لخطة التنمية المستدامة لعام 2030، وخطة المرأة والسلام والأمن وخطة الأمين العام للسلام.

في الختام، يود وفد بلدي أن يشدد على ما يلي.

أولا، أود أن أبرز العمل المهم الذي يضطلع به في بلدي مركز الأمم المتحدة الإقليمي للسلام ونزع السلاح في أمريكا اللاتينية لتنفيذ تدابير نزع السلاح في مختلف المجالات، فضلا عن جهود هيئات الأمم المتحدة لنزع السلاح.

ثانيا، فيما يتعلق بالمنظور الجنساني، يرى وفدي أن التقدم في مجال حقوق المرأة يرتبط ارتباطا وثيقا بالتقدم في موضوع نزع السلاح. إننا إذ نأخذ ذلك في الحسبان، نشدد على أهمية وجود عدد كاف من النساء المؤهلات تأهيلا عاليا في هذا المجال، وكثير منهن موجودات في هذه القاعة. وبلدي على يقين من أن نوعية نتائج السعي إلى السلام ستعتمد إلى حد كبير على المشاركة الهادفة للمرأة في صنع القرار بشأن نزع السلاح.

السيد سيكريس (اليونان) (*تكلم بالإنكليزية*): أود أن أهنئكم، سيدي الرئيس، وأعضاء المكتب الآخرين على تعيينكم. ويمكنكم التعويل على دعمنا في مساعيكم. وأعتقد أن أكثر طريقة ملموسة لإظهار دعمي الآن هي الإيجاز، وهو ما وعدت به.

أولا، تؤيد اليونان تأييدا تاما البيان الذي أدلى به ممثل الاتحاد الأوروبي في وقت سابق (انظر A/C.1/78/PV.2) وتود أن تسهم بقدر نزير من الملاحظات بصفتنا الوطنية.

في الاجتماع الوزاري الأخير للتحضير لمؤتمر القمة المعني بالمستقبل، أبرز وزير خارجيتنا اهتمام اليونان الخاص بالخطة الجديدة للسلام، التي يمكن أن تشكل استجابات جديدة للتهديدات القائمة والناشئة.

يقف المجتمع العالمي اليوم عند مفترق طرق، حيث تتعرض آليات الأمن الجماعي للضغوط. وتتداول هيئات التفاوض بشأن نزع السلاح في ظل الحرب في أوكرانيا، ورغم الجهود المخلصة التي تبذلها لتظل ثابتة في ولاياتها، كثيرا ما يكون التقدم بطيئا مع بذل جهد كبير.

يجب على اللجنة الأولى في هذه الدورة أن تقيم التطورات الأخيرة وأن تقيم سبل التغلب على العقبات الحالية. ويجب اعتبار تنشيط مفاوضات نزع السلاح المتعددة الأطراف أولوية ملحة، خاصة بعد النتيجة المخيبة للآمال للدورة التحضيرية الأولى لدورة الاستعراض الجديدة لمعاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية.

لا تزال اليونان نصيرا قويا لهدفنا المشترك المتمثل في نزع السلاح النووي وتعتبر معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية حجر الزاوية في هيكل نزع السلاح. وإذ نردد بيانات العديد من الدول الأعضاء الأخرى، نشدد أيضا على الأهمية الحيوية لمعاهدة وقف إنتاج المواد الانشطارية ومعاهدة الحظر الشامل للتجارب النووية.

تؤيد اليونان أيضا تأييدا تاما عمل الوكالة الدولية للطاقة الذرية والمشاركة الشخصية لمديرها العام، السيد غروسي، للتأكد من أن السلامة والأمن النوويين مكفولان في محطة زابوريجيا للطاقة النووية في أوكرانيا وأنه قد تم الحفاظ على جميع ضمانات الوكالة الدولية للطاقة الذرية بشأن جميع المواد النووية. وبالنسبة لليونان، فإن التقيد باتفاقات الضمانات ومعايير السلامة والهيكل الأمني للوكالة واحترامها أمر غير قابل للتفاوض.

يساورنا القلق كذلك إزاء عدم إحراز تقدم في إحياء خطة العمل الشاملة المشتركة. وسيكون لاحتمال ضياع هذه الفرصة السانحة آثار ضارة على الاستقرار الإقليمي والعالمي، الذي يتعرض بالفعل لضغوط شديدة. ما فتئ الاتحاد الأوروبي يدعم بثبات تنشيط خطة العمل الشاملة المشتركة.

ستظل اليونان كذلك مؤازرا ثابتا لصكوك تحديد الأسلحة التقليدية. ونرحب باعتماد التقرير النهائي للفريق العامل المفتوح العضوية المكلف بوضع مجموعة من الالتزامات السياسية باعتبارها إطارا عالميا جديدا يعالج الثغرات القائمة في إدارة الذخيرة طوال دورة حياتها.

سيواصل بلدي أيضا العمل من أجل تعزيز وتعميق التعاون الدولي في مجال الفضاء والقيام بالأنشطة الفضائية بما يتفق بدقة مع القانون الدولي.

أخيرا، أود أن أذكر أن عدوان روسيا العسكري على أوكرانيا من دون سابق استفزاز وغير المبرر، الذي أدين مرارا وبأشد العبارات الممكنة، قد أثر في الوقت نفسه تأثيرا شديدا على المفاوضات المتعددة الأطراف في مجال نزع السلاح وعدم الانتشار، كما تشير النتائج الأخيرة للدورة التحضيرية الأولى لدورة الاستعراض الجديدة لمعاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية وكذلك نتائج دورة الاستعراض العاشرة.

إن منظومة الأمم المتحدة الأنسب للتصدي للتحديات التي تواجه مجتمعنا العالمي والتفاوض بشأنها وحلها في نهاية المطاف. بيد أن هذا الانتهاك الواضح للقانون الدولي وميثاق الأمم المتحدة يشكل تطورا ينذر بالخطر.

في الختام، أود أن أكرر مرة أخرى تأكيد دعم اليونان الحازم لعمل اللجنة الأولى من أجل تحقيق هدفنا المشترك المتمثل في نزع السلاح العام والكامل وتهيئة مستقبل سلمي ومزدهر.

الرئيس (*تكلم بالإنكليزية*): أشكر سفير اليونان على إيجازه الشديد وآمل أن تحذو الوفود الأخرى هذا الحذو الممتاز.

أعطي الكلمة الآن للوفود التي طلبت الكلام ممارسة لحق الرد. وأود أن أذكِّر الأعضاء بأنَّ البيانات التي يدلى بها ممارسة لحقِّ الردِّ تقتصر على ثلاث دقائق للمداخلة الأولى وثلاث دقائق للمداخلة الثانية.

السيد كيم (جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية) (*تكلم بالإنكليزية*): إن وفد بلدي مضطر إلى أخذ الكلمة لممارسة حقه في الرد على البيانات الاستفزازية التي أدلت بها بعض البلدان الغربية أمس واليوم.

نرفض رفضا قاطعا ادعاءات الدول الغربية، لأنها تشكل إهانة لسيادة جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية وتدخلا سافرا في الشؤون الداخلية لدولة ذات سيادة. هذا ضرب من ضروب ازدواجية المعايير التي لا يمكن التسامح معها، أي أن تصف البلدان الغربية ممارسة جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية المبررة لحقها المشروع في الدفاع عن النفس بأنها استفزاز وتهديد بينما تغض الطرف عمدا عن الاستفزازات العسكرية المستمرة بلا هوادة التي تقوم بها الولايات المتحدة سعيا وراء سياستها العدائية للغاية. ويتذكر المجتمع الدولي بوضوح السجل الإجرامي للولايات المتحدة وحلفائها في منظمة حلف شمال الأطلسي (الناتو)، الذين ارتكبوا جرائم ضد الإنسانية في يوغوسلافيا السابقة والعراق وليبيا وأفغانستان في القرنين العشرين والحادي والعشرين تحت راية السلام والأمن الدوليين.

تكثف الولايات المتحدة ودول الناتو التي تدور في فلكها مهامها النووية المشتركة وكثيرا ما تجري مناورات عسكرية واسعة النطاق في المنطقة. ومما يجعل الحالة أكثر خطورة ذلك أن منظمة حلف شمال الأطلسي تصل إلى منطقة آسيا والمحيط الهادئ وتنخرط في شتى أنواع التدريبات العسكرية المشتركة التي تقودها الولايات المتحدة في سعي أعمى لاستراتيجية المحيطين الهندي والهادئ التي تنتهجها الولايات المتحدة بهدف الهيمنة والسيطرة.

تسهم هذه الأعمال الخطيرة حتما في زيادة المخاطر فيما يتعلق بنشوب نزاع مسلح في المنطقة.

وبالمثل، أثارت القوات التابعة للولايات المتحدة والناتو الأزمة الأوكرانية بالتعدي بشكل منهجي على الأمن الاستراتيجي لروسيا ومصالحها من خلال التهديدات والضغوط العسكرية المستمرة. في الوقت الحاضر، تجني الولايات المتحدة والبلدان الأعضاء في الناتو التي تدور في فلكها أرباحا ضخمة من توفير الأسلحة الفتاكة من جميع الأنواع لساحة المعركة في أوكرانيا. هذه هي الهوية الحقيقية للولايات المتحدة والناتو، المشبعة بعقلية الحرب الباردة ونهج المواجهة بين التكتلات.

من الهراء المشين أن تدق ناقوس الخطر بشأن صفقات أسلحة غير موجودة. ويجب عليها أن توقف مرة واحدة وإلى الأبد حملتها الزائفة لتشويه صورة جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية، وهي دولة عضو محترمة في الأمم المتحدة، وإلغاء شحنات الأسلحة، التي تسبب إراقة الدماء وتطيل أمد الحرب.

إن التحالف العسكري الثلاثي بين الولايات المتحدة واليابان وكوريا الجنوبية، الذي من الواضح أنه معاد لجمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية والبلدان المجاورة لها، ومنظمة حلف شمال الأطلسي، العقل المدبر للأزمة الأوكرانية، ما هي إلا كيانات شبيهة بالسرطان تعرض للخطر النظام الدولي القائم على مقاصد ومبادئ ميثاق الأمم المتحدة وتشكل تهديدا خطيرا للسلام والأمن العالميين.

إن الولايات المتحدة والمملكة المتحدة وأستراليا، تقوض بشكل خطير النظام العالمي لعدم الانتشار بإنفاذها للشراكة الأمنية الثلاثية بين أستراليا والمملكة المتحدة والولايات المتحدة رغم إدانة المجتمع الدولي.

من الناحية التقنية جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية والولايات المتحدة في حالة حرب، وبالتالي، فإن الادعاء المتعلق بالتنفيذ المزعوم لقرارات مجلس الأمن ليس أكثر من طلب قطاع طرق ينطوي على تسليم جميع الحقوق السيادية إلى الولايات المتحدة، وهي طرف محارب. وجمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية لم تعترف قط بقرارات مجلس الأمن التي تنتهك حقوق دولة ذات سيادة ولن تكون ملزمة بها أبدا في المستقبل.

إذا حاولت الولايات المتحدة وغيرها من القوى المعادية إنكار الوضع الدستوري لجمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية أو المساس به بوصفها دولة حائزة للأسلحة النووية بفرض نزع السلاح النووي، سيعتبر ذلك أخطر انتهاك لسيادتها ودستورها، وفرض عليها للتخلي عن دستورها ونظامها الاجتماعي.

ما زلنا ملتزمين باتخاذ أقوى التدابير المضادة وأشدها لردع جميع محاولات القوى المعادية لحرمان جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية من حقوقها السيادية غير القابلة للتصرف، وستدافع بحزم بكل الوسائل عن مركزها بوصفها دولة حائزة للأسلحة النووية وعن المصالح العليا لأمنها الوطني ضد الأعمال العدائية الخارجية.

الرئيس (*تكلم بالإنكليزية*): أعطي الكلمة الآن لممثل الاتحاد الأوروبي، بصفته مراقبا.

السيد هانسن (الاتحاد الأوروبي) (*تكلم بالإنكليزية*): يأتي هذا البيان إضافة إلى البيان الذي أُدلي به بالفعل باسم الاتحاد الأوروبي في اليوم الأول من الإجراءات (انظر A/C.1/78/PV.2).

فوجئنا بأن روسيا مارست حقها في الرد مرتين بالفعل خلال المناقشة العامة، وبذلك تكلمت حتى الآن، بشكل تراكمي، ثلاث مرات، أطول من أي دولة عضو أخرى، وفعلت ذلك من أجل مواصلة روايتها المضللة واتهاماتها الباطلة، التي كررت عناصرها اليوم مرة أخرى. ونأسف أسفا عميقا لذلك، لأننا لا نريد أن تكون اللجنة الأولى رهينة لاتهامات روسيا واتهاماتها المضادة. وبدلا من ذلك، نريد أن نركز على الجوهر وما هو على المحك في اللجنة الأولى. ولكن بعد سماع الرواية الروسية الكاذبة خلال الأيام الماضية، شعرنا أن من المهم وضع الحقائق في نصابها، لذلك سنكون موجزين.

أولا، نرفض بشدة ادعاءات روسيا التي لا أساس لها من الصحة ومؤداها أن أوكرانيا تطور أسلحة بيولوجية وكيميائية، وهو ادعاء تكرر هنا اليوم. وهذا مثال آخر على الدعاية الروسية التي تهدف إلى صرف الانتباه عن المسألة الحقيقية، وهي الحرب العدوانية التي تشنها روسيا على دولة عضو ذات سيادة.

تحاول روسيا تحويل الانتباه عن الفظائع التي ترتكبها في أوكرانيا بمحاولة تطبيع احتلالها وتحويل اللوم إلى الدول التي تدعم أوكرانيا. إن ممثلي روسيا بقولهم أن الغرب لم يتفهم الغرض من حرب روسيا، إنما ينزعون إلى نسيان أن الغرب ليس وحده في ذلك، بل أيضا عموم أعضاء الجمعية العامة التي أدانت العدوان الروسي على أوكرانيا من خلال اتخاذ العديد من قرارات الجمعية العامة.

أشار نفس الأعضاء إلى أن استخدام القوة العسكرية والإكراه لتغيير الحدود لا مكان له في القرن الحادي والعشرين وأنه يجب على روسيا أن تسحب قواتها. على هذا النحو، أقرت الجمعية العامة بأن سلوك روسيا يعرض السلام والأمن الدوليين للخطر بانتهاكه الصارخ لاستقلال أوكرانيا وسيادتها وسلامتها الإقليمية، وهي مبادئ أساسية مكرسة في ميثاق الأمم المتحدة وفي القانون الدولي.

كما ذكرنا بالفعل في بياننا العام، لا يزال هيكل نزع السلاح وعدم الانتشار تحت ضغط كبير منذ بعض الوقت. وتزيد الحرب العدوانية الروسية من إجهاد هذا الهيكل، بما في ذلك إعلان روسيا تعليق مشاركتها في المعاهدة المبرمة بين الولايات المتحدة الأمريكية والاتحاد الروسي بشأن التدابير الرامية إلى زيادة تخفيض الأسلحة

الهجومية الاستراتيجية والحد منها (معاهدة ستارت الجديدة). وندعو روسيا إلى العودة فورا إلى الامتثال والوفاء بجميع التزاماتها، بما في ذلك تيسير عمليات التفتيش بموجب معاهدة ستارت الجديدة على الأراضي الروسية والعودة إلى المشاركة في هيئة تنفيذ المعاهدة، وهي اللجنة الاستشارية الثنائية.

إن إعلان روسيا الأخير بأنها ستنسحب من معاهدة القوات المسلحة التقليدية في أوروبا يزيد من تآكل الهيكل الدولي لتحديد الأسلحة، على حساب الأمن الجماعي.

روسيا بعدوانها على أوكرانيا، هي وحدها المسؤولة عن تعريض سلامة وأمن المرافق النووية الأوكرانية لخطر جسيم، وربما تعرض للخطر شعب أوكرانيا وشعوب الدول المجاورة والبلدان الأخرى. سيحاسب المجتمع الدولي روسيا على عدوانها على أوكرانيا، بما في ذلك عندما يتعلق الأمر بمخاطر السلامة والأمن النوويين التي تسببها.

أخيرا، لا يمكن للاتحاد الأوروبي أن يظل صامتا إزاء الاستخدام الفاحش من جانب الممثلين الروس خلال هذه الإجراءات لإشارة إلى أوكرانيا تتصل بالنازية، وهو البلد المرشح للانضمام إلى الاتحاد الأوروبي. ندعو روسيا إلى التخلي فورا عن هذا الخطاب السخيف. ولصالح مناقشات الأمم المتحدة واحتراما لجزء كبير من الحاضرين في هذه القاعة ألا تتكرر هذه الكلمات.

السيد فورونتسوف (الاتحاد الروسي) (*تكلم بالروسية*): أولا وقبل كل شيء، أردت أن أرد على ما ذكره ممثل الاتحاد الأوروبي من فوره. نحن نرفض جميع الاتهامات الباطلة التي وجهت إلينا، ونأمل حقا ألا يعترض الاتحاد الأوروبي على حق الاتحاد الروسي بموجب النظام الداخلي للجمعية العامة في استخدام حقه في الرد على هذه البيانات غير الواقعية.

يحدونا أمل حقيقي في أن يتقيد ممثلو الاتحاد الأوروبي تقيدا صارما بمركزهم بوصفهم مراقبين في الجمعية العامة، بما في ذلك ما يتعلق بقرارات الجمعية العامة ذات الصلة، وأن يستخدموا حقهم في الرد مرة واحدة فقط بشأن كل بند من بنود جدول الأعمال.

نظرا إلى البيانات الباطلة بشأن انتهاكات روسيا لمذكرة بودابست، نود أن نذكر بأن المذكرة تشكل أحد مكونات مجموعة الاتفاقات التي ألزمت، بوصفها إعلانا سياسيا، جميع المشاركين بصورة متساوية. وبعد التوقيع على تلك الوثائق، التزمت روسيا بها التزاما قاطعا. ومع ذلك، فإن دول الغرب، التي سعت تاريخيا إلى انتزاع أوكرانيا من روسيا إلى الأبد، تجاهلت عمدا سيادة هذا البلد الشاب متعدد الجوانب، وبالتالي الهش للغاية.

تدخلت الولايات المتحدة وحلفاؤها بشكل فظ في الشؤون الداخلية والخارجية لكييف، مما أجبرها على التوجه نحو مستقبل غربي. ورغم الوضع المحايد الأصلي لأوكرانيا، فقد جُرت إلى مخطط كتلة للمواجهة مع روسيا، واللعب بخبث على كراهية روسيا ووجهات النظر القومية لجزء صغير من السكان. وعندما أصبح تحقيق هذه الخطط صعبا، زاد الغرب المخاطر بشكل حاد وساعد في تنفيذ انقلاب دموي. وأثار المتطرفون الذين استولوا على السلطة في كييف أزمة حادة داخل البلد. وبرفضهم الاعتراف بمصالح قطاع كبير من سكان أوكرانيا، فإنهم قد قسموها بكل تأكيد. وشكك ذلك في وجود أوكرانيا ذاته بوصفها دولة موحدة وقادرة تماما على البقاء. كما انتُهكت اتفاقات عام 1994 بسبب النهج المزعزع للاستقرار الذي تبنته واشنطن وحلفاؤها حيال التوسع الجامح للناتو والاستيلاء العسكري السياسي على أراضي ما بعد الاتحاد السوفيتي، على حساب المصالح الأمنية الأساسية لروسيا. وهذا يتعارض مع محتويات مجموعة وثائق بودابست، التي تتضمن أحكاما مماثلة لمبدأ الأمن المتساوي وغير القابل للتجزئة، وتعبر عن التزام ببناء هيكل الأمن الأوروبي معا.

إن كييف نفسها لم تتقيد بالتزاماتها التي تعهدت بها في بودابست، لا سيما تلك الالتزامات التي كان من المفترض أن تتصدى لتصاعد التعصب القومي العدوانية والشوفينية. وشجعت كييف علنا التعصب القومي بأشكالها الراديكالية. إن تمجيد المجرمين النازيين، الذي يُقابل بالتصفيق الحار اليوم في برلمانات بعض البلدان الغربية، أصبح جزءا من سياسة الدولة وأيديولوجيتها. وشارك متشددون قوميون متطرفون في عمليات عقابية في شرق أوكرانيا، الأمر الذي عزز العزم على

القتال بين جزء من السكان يجل الانتصار على نازية هتلر وبانديرا. ورغبة سكان بعض المناطق في الدفاع عن معتقداتهم ومصالحهم الحيوية تجبرهم على ممارسة حقهم في تقرير المصير.

لقد انتُهكت وحدة أوكرانيا وسلامة أراضيها في المقام الأول بسبب سياسات كييف المدمرة والتدخل الضار من قبل الغرب. ولا تنطبق التزامات روسيا بموجب مذكرة بودابست على هذه الظروف. ولسنا ملزمين بالاعتراف بالانقلاب في أوكرانيا وتخليها عن مركزها المحايد، والذي أجبر مناطق في ذلك البلد على البقاء جزءا منها ضد إرادة السكان المحليين ولا يمكننا تجاهل التهديدات المتزايدة النابعة من الأراضي الأوكرانية. هذه هي حقيقة تنفيذ مذكرة بودابست، وليس نسخة ملتوية منها، وتلك الحقيقة هي التي يجب أخذها في الاعتبار عند مناقشة مسائل الأمن الدولي هذه في اللجنة الأولى وليس الأكاذيب التي تطرحها أوكرانيا وبلدان الغرب، التي تساعدها في مسلكها وتحرضها عليه، باعتبارها الحقيقة.

السيدة ستيوارد (الولايات المتحدة الأمريكية) (*تكلمت بالإنكليزية*): طلبت الكلمة للرد على مداخلة – أو اختراع زميلنا الروسي – لكي أكون أكثر دقة. يبدو أن الموقف الروسي يستند إلى افتراض مفاده أن كثرة الكلام وبصوت عال، مع تكرار الافتراءات الواضحة، سيجعل هذه الافتراءات صحيحة بطريقة أو بأخرى.

يمكننا جميعا أن نرى أن شتى مزاعم روسيا هي في الواقع باطلة. ليست الولايات المتحدة التي تمثل تهديدا للنظام الدولي، بل الاتحاد الروسي. ونعلم جميعا أي بلد انتهك ميثاق الأمم المتحدة، فضلا عن السلامة الإقليمية لأحد جيرانه بغزوه لأوكرانيا. ونعرف جميعا البلد الذي يحتل بشكل غير قانوني محطة زابوريجيا للطاقة النووية. ونعلم جميعا من هو البلد يهدد بإمكانية استخدام الأسلحة النووية ولم يعد يشارك في آخر معاهدة ثنائية استراتيجية لتحديد الأسلحة مع الولايات المتحدة. ونعرف جميعا البلد الذي أخذ مؤخرا يستخدم الأسلحة الكيميائية، بما في ذلك على أرض أجنبية، ويوجه اتهامات كاذبة بشأن البرامج البيولوجية الدفاعية، التي استفادت منها روسيا نفسها تاريخيا. نعلم جميعا أي بلد يهدد بإسقاط الأقمار الصناعية التابعة لبلدان أخرى. وبعبارة أخرى، روسيا مصممة على تحدي النظام الدولي الذي نعتز به جميعا – وهو نظام وهيكل تبذل الولايات المتحدة، إلى جانب الكثيرين منا في هذه القاعة، قصارى جهدنا للحفاظ عليه.

هذا ليس انقساما بين الولايات المتحدة وروسيا، بغض النظر عن عدد المرات التي تحاول فيها روسيا التظاهر بأن الأمر كذلك. هذا انقسام بين الحقيقة والخيال. وبصرف النظر عن خطاب روسيا، نعرف أيضا من هو البلد الذي يعطل عمليات الأمم المتحدة ويعرقلها بشكل منهجي، سواء كان ذلك في إطار مجلس الأمن، أو عملية استعراض معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية، أو الفريق العامل المفتوح العضوية المعني بتخفيض التهديدات الفضائية، أو هنا في هذه القاعة.

روسيا هي التي تأخذ العمل الأساسي للأمم المتحدة رهينة باسم حربها الوهمية ضد أوكرانيا. فلنتذكر أننا بينما نجلس هنا نستمع إلى مثل هذه الأوهام، فإن القوات الروسية ماضية بهمة في قتل الرجال والنساء والأطفال في أوكرانيا.

أما فيما يتعلق بمسألة التأشيرات، مرة أخرى، ومن أجل الحقيقة مقابل الخيال، نلاحظ أن الصحافة نقلت هذا الصباح عن نائب وزير الخارجية ريابكوف اعترافه بأن التأشيرات قد صدرت.

السيد الأشقر (الجمهورية العربية السورية): يرفض وفد بلدي بشكلٍ قاطع ما ورد في بيان ممثل إسرائيل حول بلدي سورية. يبدو أن ممثل الكيان الإسرائيلي لا يعرف التاريخ الدموي للكيان الذي يُمثله. إن الكيان الإسرائيلي هو أول من استخدم الأسلحة البيولوجية والكيميائية في الشرق الأوسط. وهو الآن يعيد تذكيرنا بممارساته الإجرامية عبر استخدام الأسلحة المحرمة دوليا من فسفور أبيض ونابالم في عدوانه المتواصل على الشعب الفلسطيني منذ ثلاثة أسابيع. ممثل إسرائيل ليس مؤهلا لإلقاء الدروس في مجال الامتثال للالتزامات القانونية الدولية، وكيانه ينفرد، في منطقة الشرق الأوسط، بامتلاك ترسانة ضخمة من أسلحة الدمار الشامل بكل أنواعها، بمعزل عن أية رقابة دولية. إن

جميع المؤتمرات والاجتماعات ذات الصلة باتفاقيات حظر أسلحة الدمار الشامل التي عقدت في فيينا ونيويورك ولاهاي، بما في ذلك المؤتمر الاستعراضي العاشر لمعاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية، كشفت مدى تجاهل إسرائيل لجميع الاتفاقات والقرارات الدولية المتعلقة بأسلحة الدمار الشامل، وهي ما تزال، منذ عقود، تتجاهل الدعوات إليها من المجتمع الدولي للانضمام إلى اتفاقات عدم الانتشار ونزع السلاح. إن الاتهامات التي وردت في بيان ممثل الكيان الإسرائيلي مرفوضة جملة وتفصيلا، لأنها صادرة عن كيان لا يملك الأهلية لاتهام سورية. فهو كيان معاد لسورية ومحتل لأرضها، والجميع يعلم أن توجيه الاتهامات تكتيك إسرائيلي يهدف إلى إبعاد الأنظار عن مخاطر السلاح النووي الإسرائيلي، وعدم انصياع الكيان الإسرائيلي للقرارات الدولية ذات الصلة. إن السؤال الذي يجب أن نوجهه إلى الكيان الإسرائيلي هو: لماذا يرفض الرد على الوكالة الدولية للطاقة الذرية، أو التعاون معها فيما يتعلق بنوع الذخائر التي استخدمها في عدوانه ضد سوريا في عام 2007. إن الكيان الإسرائيلي لا يملك السلاح النووي فحسب؛ بل هدد باستخدامه أكثر من مرة، وآخر مرة كانت منذ يومين، وذلك في سلوك كشف وجهه الحقيقي المتطرف، وكشف حجم المخاطر التي يطرحها امتلاك هذا الكيان لأسلحة دمار شامل على المنطقة وعلى العالم. الأمن والاستقرار في منطقتنا سيبقى مهددا مع بقاء كيان الاحتلال خارج إطار معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية، وإسرائيل هي التي تعتدي على سيادة الدول الأخرى، وتدعم الإرهاب، وتحمي الإرهابيين، وتستمر في احتلال الأراضي العربية. وهذا الكيان هو السبب الرئيسي في عدم الاستقرار في منطقتنا.

الرئيس (*تكلم بالإنكليزية*): أود أن أذكر الأعضاء بأن البيانات التي يدلى بها ممارسة لحق الرد تقتصر مدتها على ثلاث دقائق للبيان الثاني.

السيد فورونتسوف (الاتحاد الروسي) (*تكلم بالروسية*): نرفض رفضا قاطعا الاتهامات التي وجهها وفد الولايات المتحدة، وهي اتهامات باطلة. وهذه محاولة أخرى من واشنطن لاتهام روسيا بكل خطيئة جالبة للعنة وتحويل المسؤولية، كما نقول، من شخص مذنب إلى شخص غ بريء. ونحن لا ننوي قبول ذلك، وسوف نتصدى لأي محاولات من هذا القبيل من أجل إيصال صوت الحقيقة إلى الجالسين في هذه القاعة وعدم السماح لإمبراطورية الأكاذيب بفرض تلميحاتها هنا ضد روسيا.

يحدونا أمل قوي في ألا يطعن وفد الولايات المتحدة بأي حال من الأحوال في حق الاتحاد الروسي في الدفاع عن مواقفه في منبر يسوده مبدأ توافق الآراء.

ونرى أن القيام بذلك أمر خطير جدا، إذ أنه يقوض إمكانية تصرف المجتمع الدولي على أساس توافق الآراء ومراعاته لمصالح جميع الدول في عمل الأمم المتحدة. إنها مرة أخرى محاولة، بنبرة استعلاء وهيمنة، لفرض إرادتها على الدول الأخرى ولمحاولة تفسير مبادئ عمل المنابر الدولية، التي لم تنشئها الولايات المتحدة، بل أنشأها المجتمع الدولي بأسره.

فيما يتعلق بمسألة التأشيرات، أود مرة أخرى أن أكرر أن الولايات المتحدة الأمريكية تستخدم ممارسة التلاعب بمركزها المتميز بوصفها الدولة المضيفة التي يقع فيها مقر الأمم المتحدة، وتؤثر على مسألة تكوين وفود الدول الأعضاء في الأمم المتحدة، لا سيما وفد الاتحاد الروسي. وتشكل هذه الممارسة انتهاكا صارخا للالتزامات القانونية للولايات المتحدة بموجب اتفاق مقر الأمم المتحدة لعام 1947، الذي ينص على السفر دون عوائق إلى منطقة مقر الأمم المتحدة. ولن نتغاضى عن هذا السلوك غير المسؤول.

أما بالنسبة لأنشطة "الدول النووية الخمس"، أؤكد أنه لم يتم إصدار تأشيرات لممثلين من المفترض أن يشاركا في ذلك الحدث، وهو ما نعتبره محاولة لتقويض الرئاسة الروسية في تلك الصيغة الدولية.

السيدة ستيوارد (الولايات المتحدة الأمريكية) (*تكلمت بالإنكليزية*): أولا، لكي نكون واضحين، فإن الولايات المتحدة ملتزمة التزاما راسخا بالوفاء بالتزاماتها بموجب اتفاق مقر الأمم المتحدة. وينبغي مناقشة أي شواغل تتعلق بالمسائل المتصلة بالبلد المضيف، بما في ذلك المسائل المتصلة بإصدار التأشيرات، في المنتدى المناسب – لجنة العلاقات مع البلد المضيف.

اتخذنا الخطوات اللازمة لحل المسألة التي أثارها زميلي الروسي مرارا، ونعتقد أن الجلسة المعنية يمكن المضي قدما في هذا الشأن. والحوار بين الدول الخمس الحائزة للأسلحة النووية مهمة حيوية وضرورية. وقد أيدناه باستمرار، وينبغي أن يمضي قدما في أقرب وقت ممكن.

لا يمكنني الاستمرار في الرد على العديد من الادعاءات الزائفة والكاذبة الموجهة ضد حكومة الولايات المتحدة. هذا الموقف الروسي من الحقيقة مقابل الخيال أمر تناولناه بالكامل، وآمل أن نتمكن جميعا من الوقوف على مكان الحقيقة. أقدر أن يشارك الجميع في هذا الأمر ويستمع إليه مرارا وتكرارا، لكنني أود فقط أن أذكِّر ممثلي البلدان في هذه القاعة، كما قالت حكومة الولايات المتحدة من قبل، يمكن لبلد ما أن يوقف أعماله العدائية غير القانونية على أراضي بلد آخر ذي سيادة، وستتوقف الحرب. يمكن لروسيا أن تتوقف عن الاستمرار في انتهاك السيادة الأوكرانية، وسيتوقف موت الناس في أوكرانيا. وأعتقد أن هذه حقيقة يمكن أن نقبلها جميعا.

الرئيس (*تكلم بالإنكليزية*): لقد استنفدنا الوقت المتاح لهذه الجلسة. أشكر بإخلاص مترجمينا الشفويين على البقاء بضع دقائق بعد الوقت المخصص. وستعقد الجلسة المقبلة للجنة الأولى صباح غد الساعة 10/00 في قاعة الاجتماعات هذه. وأناشد جميع الوفود أن تتقيد بالمواعيد لتمكيننا من المضي قدما في عملنا في الوقت المناسب.

رُفِعت الجلسة الساعة 13/05.